





رسالة في اصول  
الاعتقادات

رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات

اما قدس سره  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات  
رسالة في اصول الاعتقادات

٧

کتابخانه دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد  
شماره ۲۲۵۱۶ تاریخ ۸/۱/۸۶

۱۵۷۸

بسم الله









لحين ذواله والظن سابقا او العدم ظنه في وقت لاحق فيحصل له الزود والتوقف لا يجوز  
والعمل بظنه السابق ولا لقلده بعد اطلاع على توقفه ثم قبل الاطلاع بما يبيح وانما ضد  
ان الحجة انما هو حكم الشارع لا حكم المجتهد وحكم المجتهد لو كان حجة ومعويا مكان حكم الشارع  
انما يكون لظنه حكم الشارع فاذا انعدم الظن مع وجود ما وانعدم هو فلا يبقى لظنه قطعا  
لان بانعدامه ينقطع العلة قد يبينه وبين حكم الشارع فاي مبيح حجة ومعيويا مكان ما هذا  
استصحابا منع على القول بحجة الاستصحاب الا يقولون بحجة مثلا قلند مع ان الاستصحاب حجة  
او لا يستقيم موضع الحكم وهذا انعدم ما هو محال في الاستحالة والافتقار وانعدام حجة  
ان الظن في الشارع والظنون صنف خاص فيه بالعدم بالبدنية وبالعقد وهو متفق عليه  
وليس المراد مطابق للظنون لانه محتمل البطلان رجحانه اي الجمع مع ان الاصل عدم تحقق ظن  
غير ما ذكر وهو انوي من ذلك الاستصحاب انه لا يتقدم ان يكون للنفس ظن فهو يتحقق ظن  
مذكور وهو انوي من ذلك الاستصحاب انه لا يتقدم ان يكون للنفس ظن فهو يتحقق ظن هذا  
انعدم بغيره لو كان غير صحيح مقامه خلافه او استدلالا مع ان نفس الناطقة بهذا الحزن يحصل  
لا يقبل ولا يحصل لا يحصل له الظن لانه خلاف العقول والمنقول بل في ما تقدم ان قول  
غير المعصوم ليس بحجة خلافا لاشك ان المجتهد ليس بمعصوم فلا يكون قوله حجة جزا ولا قال خلافه  
بعد حجة غير المعصوم وفقها حجة وجوب الاحتياط اما المجتهد ومنهم من قالوا بحجة قول  
غير المعصوم في الجملة لكن عنوا كروا القائل بوجوب الاحتياط لا يتحققا ويكون قياسا على حجة على القائل  
ومن لم يبلغ رتبة الاحتياط فلهذا لا يقولون بحجة غير ما ذكر بل يعمرونه ويذكرونه  
نعم المناهج لا تليق بحجة لو لم يثبتهم دليل على حجة الصدق التي قالوا بحجة الحجة التي هي في ذلك  
ايضا ويجوز ان مثل ظن القائل ويخلو تحت الاستدلال والقول بالاولى ان لا على عدم حجة قول  
غير المعصوم وحرفه العمل به بل في الحقيقة قول المجتهد ليس عند حجة اصلها بحجة الادلة والادلة  
على حجة القائل الذي يثبتها بالادلة العقلية لو لم يثبت ذلك الشارع على اعتبارها بما جازها  
الشارع معتبر في الحكمها مع ان الظن المحقق مثل الظن كما حصل من ادلة النجوم وقول القائل

سواء بل رتبها يحصل من الامور المتعبرة عن اقوى مضار المعلوم ان الحجة هو حكم الشارع وتلك  
وان الحكم الشرعي هو حكمه باعتبارها امانته وابدانها وقت ما ذكرنا في الحجة عليك ان اللان على  
المعنى كان المطالبة بالحجة قول المجتهد اي ايضا او لا يثبت به لا المطالبة بالحجة قول المجتهد  
هو غير المعصوم مع ان الاصل عدم حجة كل احد لان الاصل حجة قول كل احد حتى انما يطالب بالاطمئنان  
منه فلا يثبت لعله انه انما يدل على حجة قول المجتهد شمله حيزه ومبني فلم يخرجوا قول المجتهد مع انه  
لهم خصص من تلك مع كون ما ذكرنا خلاف ظاهر قوله فقول اي عموم دل على ذلك لما اورد  
والاخبار بالقدر القدر الذي يفهم منها ونبأ در هو كذا اما ان يد فلا ولو في طائفة  
عليه واما الاجماع فقد مثل الاجماع على بغير حجة قول المجتهد وهذا هو الظن في قاضي العظم  
فلا يثبت الاجماع على المنع فكيف يثبت الحجة نعم المشهور عند العامة حجة قول المجتهد ايضا  
فاذا على جميع طائفة الاضائة وهذا مع كونها قايما على ما مع الفارقة لما استبان  
الميت لا ظن له رتبها اقترض بان المجتهد الغالب يجوز ان يكون ذايه بغيره فكذا الميت لا يتحقق  
ان هذا الاثر في طائفة السامعة لان الماء بالاعتقاد ان كان قايما للميت بالغالب  
فاذا لان القياس عندنا حرم وقد عرفنا ان قول المجتهد انه قوله ليس بحجة حتى يجوز ان يحصل  
بل الحجة هو ما راجع اليه فلهذا في قديم الدلالة لا نقول به ولما اوردنا عن فلا لندم الدليل  
والغالب في الدليل دون الميت بل اوردنا حجة في قول المجتهد والراي ما نعلم بكيد يتحقق قول  
معبر للمجتهد لا فاشاد بعمل الادلة والافاظ على الفرق من النادرة لا يرى واما بان القائل  
مع كونها عندنا بالظن مع الفارق لما عرفنا وان القائل يظنون القائل على طائفة من طائفة  
حتى يثبت خلافه وهذا استصحابا في موضع الحكم الشرعي مسلم صد الاحتياط بان ايضا على الميت  
فان موضوع الاستصحاب انفسا مضافا الى انه لا شك في صحته من قال الظن ويخطئ اذ قال في عدم  
حصول الاحتياط في خصوص البقعة بالصدق او البقعة بالخطا او الاستصحابا هو الحكم بالاستدلال على ما هو  
منه يثبتون بيقين لا تنقطع وقد حصل الانقطاع ولما بعد لا ينقطع فلهذا قد تارة ما حشر  
وعلى تقدير الصدق يكون احداث ما هو اخر لا دخل له في الاستصحابا وايضا المجتهد بالمعصوم



من أي يعرف ان المجتهد الآخر اخطأ سيما وان يكون الأول شهرا عرف ضروفا اذا كان الآخر  
اشهر واتر فظلا ينفع ايضا لأنه ليس بفهم وبذلك الكلام على الموافقة للادلة والافاضة  
يكون جارا جردا على ما عرف ولا يفقد المعنى ان المجتهد قوله ما هو من الادلة فكيف  
يجعل تقليده موقفا على الاستقصا فان قلت اذا كان عندنا في ان قول المجتهد ما هو من  
الادلة الشرعية يعالج وان كان من الادلة والحق لا يخلو ما في الادلة من ذلك ليس  
الكلام في صحة كل فعل للمعالي بل فيما يجمع للمعالي ان يفعل ولا فالمعالي بفعل العوام ايضا  
الساير من الشرع وان حق فان قلت لا بد بالنسبة الى المعالي والمجتهد كذا كرت لكن العالم  
الفاضل الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد من جهة انه لم يحصل جميع شرائطه يمكن ان يعلم ان  
قول المجتهد موافق للدليل بقول الآخر غير موافق له فقلنا الاول ادعاء لا تقليد الاخر وانما كانت  
مثل هذا العالم ان كان معتقدا لحد جواز الاجتهاد والقنوي عالم تجمع شرائط الشورى  
لا يجوز يكون عارفا بان اعتبار تلك الشرائط ليس الا بجدد جهة الفهم وهو ما بينه ولا يجوز ان  
عن اخطا وان مع عدم تلك الشرائط او استقامتها لا اعتداد بذلك الفهم ولا وثوق ولا انما  
ومع ذلك معتقدا انه غير صحيح لجميع تلك الشرائط والجدد لك تقليد ولا يجتهد ومع ذلك  
يعتقد ان المجتهد الذي هو جدير بدرجة الاجتهاد كادها استجمعا تلك الشرائط ومع جميع ذلك  
يتأق لا ان الحكم بان المجتهد مأمور واعدا ومجتهد خاطرا لها سيما وان لا يجوز اخطا على نفسه  
ذلك مع اعتدائه بعدم تحقيق ما هو شرط في صحة الفهم وصوله بشي وبصره باخطا لا يجمع  
لشرائط الصحة والصوابية ويجوز اخطا على نفسه كذا حكما ما جاز به مخالفة فهمه مع  
اعتدائه بعدم صحة فهمه لعدم استحصا الشرائط الصفة مضافا الى ان مسئلة تقليد المجتهد مع مخالفة  
المعروف والمشهور بين الشيعة والادلة العاطفة التي اشرنا اليها لغير غيرى بالاجتهاد في نحو  
مع اعتدائه بعدم الاعتقاد درجة الاجتهاد سيما بان التقليد الذي لم يقبل به احد من فقهاء  
المسلمين ثم هو في من خلاف بعض المالكين من المتأخرين صدق عندهم في ان لا يظنهم من صبي  
ثاملا وقد اوردوا على ما ليس بحجج تفي على من اراد في ثاملا وان لم يكون من العلماء

وان كان مثل هذا العالم غير معتقد بشرائط القنوي للاجتهاد ولا يجوز ان يكون من المجتهدين  
ولا المتعلمين لهم في ذلك فانما ان يكون من المجتهدين ولا امر الاجتهاد بين فهم من  
التقليد فكيف تقليد للبيت او اما ان لا يكون من المجتهدين ولا من الاجتهاد بين فهم  
فانما هذه طريقة وعقيدة ثم فان كره المجتهد في موضع من مواضعه فادرك الاجتهاد بين فهم  
في موضع وان الكل يرون منه يقول ان كان في الاول له موافقة القنوي لها فلا وجه  
لتقليد ورفع اليد عن الاول لا بل جاز له حال المجتهد فانما في المجتهد جاز في ايضا  
انه في الحقيقة ليس تقليدا للبيت بل عين الاجتهاد ومنه لو صح وكذا ظهر حال استقصا المعالي  
من مع انك قد عرفت ان التقليد في نفسه محرم فمخيم تقليد ابي بالنسبة الى المعالي خارجا  
المعالي بحسب التقليد وعند المجتهد يصح اعتدائه به فمعه واداه فكيف تقليد من  
دليل ثم انما في صحة معتقده جواز بناء عليه وان لم يكن عرف للائمة والموافقة في معنى  
فانما يتبدلها لادخال المعالي وحكما لا يستقصا للمجتهد قد من ادركها الى اخرها لادانها  
من ان عندنا المعالي للمجتهد ان لم يكن حاله خال في هذا لكن جهة زايه عند كيف يجوز  
تقليد المجتهد وكيف حق المجتهد مثل هذا العالم الا اعتمادا على زايه في مسئلة التقليد  
يتابع ما بيننا ما اشرنا اليه ان تقليد فيهما ايضا يكون في تقليد انما فان قلت ووجه  
بعض الاجتهاد امرهم ثم يابرون الكتب للادلة وقد قلت لا يخفى ان تلك الكتب كانت في  
والاشك لا نزاع في ان الاجتهاد لا يموت بموت الراوي بل هو حجة واعدا على ان لا نزاع ولا  
في ان كتب الفناوى ايضا تنفع بقضا عظاما للفقهاء بل لا يكاد يمكن الاجتهاد الا بملاحظة  
بل لا يمكن الوفاق في الاشارة الواضحة بعد غيبة الزمعة سيما ان بعد غيبة فان معرفة الخلاف  
والوفاق والقبض في الفقهاء للاختلاف في زعمهم وجمعهم ومعرفة الحق والتقليد في نفسه  
مختلف في نفسه والشهر بين الاجتهاد وانما نادى ولا سلطانا حاضرة لكن موقوفة على  
ملاحظة ما ينفع كثير من المتعلمين ايضا اولواها لم يمكنهم الا في العلم بكتاب الله  
الفقهاء حيث ضبطوا ونقوا وفروا البعيد وجمعوا ونقوا وفروا فان قلت لو لم يجز تقليد



وانما يجوز التقليد في كل ما لا يكون فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 في الجهد وانهم قد اذنبوا في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 تلك التي قد اذنبوا في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 او في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 لا يخرج من كثر على ان الله تعالى لا يكره ان لا يكون فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 بالملذات وان الله تعالى لا يكره ان لا يكون فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 او في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 من حيث عدم ارتباطها في مقام العمل بل في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 مع ان الاخبار بين من يقولون من العمل بغيرها وبين من يقولون من العمل بغيرها  
 في الواقع انما هو في الموارد التي لا يثبت فيها العمل بغيرها ولا يكون فيه جهل ولا يكون فيه  
 يحتاج الناس الى من هذا القبيل ولا يثبت في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 رتبة لا يثبت على استنباطه سوى العمل بغيرها سيما اذا تعلق الواقع بالمال المتكسر مثل  
 الفضة والاقلام والبرصاء وغير ذلك من المقتضيات ايضا العدا لئلا يربح بها  
 في الغالب الاحوال في المعاملات مثلا ولا ينافيها والعبادات فلو لم يكن العالم موجودا ولم يكن  
 من عرفها لعدله بانها احد على تلكه او حسن انظر لعدم ظهور الفرق انما قد يتحقق بغيرها  
 والصغار بغيرها وانهم انما لا ينافيها بالاصحاب والارباب اذا تحققوا في غيرهم فيها  
 المتأخران في هذه الامور لا ينافيها بالارباب والارباب في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 بالاطباء انما ينافيها بالارباب وانهم انما لا ينافيها بالارباب وانهم انما لا ينافيها بالارباب  
 او من عرفها لعدله لانها احد على تلكه او حسن انظر لعدم ظهور الفرق انما قد يتحقق بغيرها  
 مع انهم على ما في انفسهم من الغلب على كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 من حيث عدم ارتباطها في مقام العمل بل في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 اسود ما ذكروا في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه

وكتب الامام في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 العاصم على ما يثبت قولنا بان الله تعالى لا يكره ان لا يكون فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 وانما الغالب في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 التي لا يثبت فيها من علم اصول الدين مثل السواوي والقرآن والحيال والامتنان الواقعة في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 او الضلالة ومنهم من يعلم ايضا اما خوف او غفلة انهم لا يسمعون قوله او لعدم مبالاةهم بالدين  
 الواجب ان الكفاية التي يجب على المكلفين استحضارها لا تنظام دينهم ودينهم في غاية  
 الكثير وانما يتجملون في الحصيل فيكونون مؤخذين لقصرهم نعم من ليس بقصر ولا يملك  
 واعلم انهم ما اذنبوا في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 احوط لا ان يتقيد هذا اما كان في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 فيه ويكون قوله واحد لهم اولى بطلان الا على قول واحد فاحتماله في محض العمل بقوله المستحب  
 ان لم يكن هناك قول الفقيه المعتبر بل يكون قول القاضي والعمل بقوله في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 الجهد بقوله في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 الرواية وقول الفقهاء وقول الفقهاء في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 وبعد من انما لا يثبت  
 الامتداد طهارة الاشياء وهو المسمى على الجهد بين الاخبار بين ما تشرى في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 اذا الطهارة حكم شرعي يتوقف على التمسك بالجماعة من دون تغاير ومما ذكر في الموتى ان قولهم في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 تطبيقه على ما قد يفتقر فلا يكون حجة وعلى تقدير التمسك بالجماعة لا ينافيها الامتنان في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 شرعا لانهما مستحجة حتى يعلم امر قد يرفع من ان يثبت هذا الفصل على الجهد ثاملا في غير الموتى  
 حجة كالحقوق في علمه بل هو مرفوع بحجة مرفوعة في المباحث فيما مع انما يثبت في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 من انفاق على هذا الموضع والاصل في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 لما لولا وجوب الاجتنان عن الصلوات معها والاصل في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه  
 وشيها وكان ذلك وجوبه لئلا يثبت في كل ما كان فيه جهل ولا يكون فيه عيب ولا يكون فيه







جميع ما يتوقف عليه العلم من شرائط وغيرها فلهذا لا يمكن التخليق بغيره طائفة من  
المسألة بعد ما علمت وتبين ان الوجوب الذي انقضت استحالة الرجوع انما هو الوجوب  
لنحو العلة فان قلت تنقل الكلام الى العلة ونقول اما ان يكون وجودها واجبا  
في نفس الامر على الثاني بل لها في علة موجودة وتنقل الكلام الى العلة تلك العلة قد ورد  
وهكذا فيلزم التسليم وهو محال فلا بد من ان ينتهي الى انه سبحانه والى ان الذات تنفصل  
وعلى ان يتغير كيف يتغير على الترتيب فلما يجوز ان يكون محال في علة خلق خلقا قادرا  
على ان يفعل عنه فلهذا على الترتيب ان يكون حينئذ من الفعل كما يجد من له وانه  
او الاختار وادراكه عند النبوة ليس يجب فيفعل مع قدرته على الترتيب ولا يكون  
ما صار من ذلك فان قيل رتبة تعاقب العلة والمقدور وقابل على هذا يجب من قولك ما وجد في  
وكيف يتغير على الترتيب ما فيه ان اردت من وجوب الوجود ما جرم فادركنا فاما المسألة ممنوعة بل  
مستقيمة وان اردت من غير ذلك فاسم عدم جواز التخليق بالمعنى التي هي انك فان قلت التخليق  
مستلزم لتتبعه وذلك لاننا نقول مع وجود جميع ما يتوقف عليه الفعل لو فرض من جهة  
منه بعد ان يرى لزوم الرجوع بلا مرجع فلهذا هو محال ومستلزم المحال محال فيكون التخليق عبثا  
جائزا بالمعنى الذي وردنا فقلت ان اردت من استحالة الرجوع جميعا انه لا يجوز بالمعنى الذي لا  
يتحقق اليه فلا نسلم عدم جواز التخليق بالمعنى الذي اردت وان اردت من غير فلا نسلم استحالة  
بذلك المعنى فقلت انما لا يرجع وجبنا اننا نجد من غير جائز بالمعنى الذي زيد قلنا  
بعد ما ذكرنا ان الموجد بين الطرفين المرجح وبين الفاعل المختار فيقبل الثاني ويجعل  
انما اذا وجد فلا نسلم انه يجد ما ذكرنا بل نقول انه يجد غير جائز بالمعنى الذي ذكرنا فقلت  
على ما ذكرنا يجوز الرجوع بل مرجح مع انه في الفاعل الموجد من انفسنا بالضرورة تلك آفة نجد  
ان المختار في حال الاختيار لا يرجع الا بمرجع مما انه في الترتيب في القدر من محتاج اليه فلا  
عرفت خديرة وتبين بعضنا المثال باننا لو راينا خديرة في قفا فاما عرضنا انه لا يكون  
هنا مرجع للأكل صلا نجد انفسنا اننا قادرون وممكنون فما دار بياضه واحدة وقد

ومضم

ومضاه في الفهم بل بعد ان عدم المرجح لا يجعلنا يجب بغيره برفع الترتيب والاختيار هنا  
ولو لم يكن منصف لنفسه يجب ما ذكرنا بلا تأمل فان قلت ان كان المختار لا يرجع الا بالمرجع فلهذا  
المعنى لا بد من علة ومعها لا يمكن التخليق لمرئيه يكون ولا يمتد على الرجوع من دون مرجع  
فلهذا يظهر الجواب ما مر في الاخطار ولو مشتت تزييدك ونقول يمكن ان يكون الفاعل المذكور  
مستطوعا على حاله بغير اختيار ويزيد الرجوع عنده وحالها بها يمكن ويقدر على ذلك الرجوع في  
مرجوعه ايضا على محله فان قلت انما كان متمكنا على الرجوع والمرجوع وهو بالانظر له تمكنه سؤالا  
فاما العلة فانه لا يؤثر في المرجوع ولا يمنع مقتضى الحال الاولى ابقا فاما هذه السؤالا ليس  
موضعه بعد ما مر فراجع انما نقول العلة دونها لا تولى لكن هذا لا يمنع الترتيب والقدرة  
على الترتيب على ما عرفنا فان قلت القدرة اذا لم تؤثر في الترتيب مقتضى الحال الاولى فيكون لا معدوم  
بما يتبع العقل حاكم بالفرق بين ان الفعل لا يقدري على الترتيب وان الفعل لا يقدري عليه وانه لا يخفى  
منا في ان الاول لا يكون ايضا بل حسن والفقير العقل واستحقاق التساوي والعقد دون الثاني كما  
اليه على ان الظن كاف في الترتيب بل الامم ايضا فان النظر لا يمنع من كونها تسامع ان المعارض فظهر بل قلنا  
كما هو في الترتيبها وانما لا يمتد على الترتيب ان لا يقدري على الترتيب بل لا يقدري على الترتيب  
ذكرت بين الدوام والاداء وان قدر ان يتراد الترتيب بطريق لا يتعلق بمقابلته فلهذا على انما منع ذلك  
عدم التأثير والفعلية بل يمتد على الترتيب كما اخرج عن رتبة الطبيعة فاما منعها فلهذا لا يمكن ولا يكون  
يقدر به الا بالمرجع فلهذا فقلت ان اردت من ان يتراد من غير وعلة الثاني يكون فلهذا اضطررنا  
وعلى الاول صادر منه واختياره لم لا يمتد على الثاني يكون ايضا اضطررنا وعلى الاول في ارادة الترتيب  
في هذا الفعل والفضل انما صلت بالاختيار لم يكن بغير ارادة وتنقل الكلام الى الثاني وهكذا يمتد  
هو فنعين ان يكون بغير اختيار فيكون الفعل اضطررا وبما ذكرنا بل الاول وانما يجب  
منه ان هذا ليل يقطعنا الارادة صادرة منه وباختياره ولا نسلم احتياج صدورها الى ارادة  
لنرى ان المختار في كل فعله بالارادة لا من كان ارادته ايضا بالارادة فان قلت هذا هو اصطلاح  
اصطلاحهم ولا يمتد على كونها فعلا لغيره راسخا فالفرق فلما العقل يحكمه والفعل اذا كان اختيارا



۲. روح و فکر و انشا  
و بدن  
۳

لا تتركه

لا يشاهد الشغور ونفاوت الدينونة بنفاوت الدنيا وتجلب الطغور ولعل بقاءه تحت  
 الخفاء يكون مخفيا له يرضى به العقل كما يرضى به الناس <sup>بما</sup> انما قل الى غير ذلك من المؤيدان التي تظهر باننا  
 على اننا نعلم ان العقل قاطع بان الحكيم لا يبدل ان ما في خطا مصلحته مثل هذا الشغل الذي  
 المخاصم الحق المختار وقع الصبايح مع قدرته على الترك بل لا يبدل ان يميل العقل الى العمل حسن  
 بالوسيل فيه فان قلت اذا كان مثل هذا الطامع محموقا لأجل المضلعة فاني شئني صريح عطائه  
 فلما الصريح انه غير محبوب <sup>على</sup> القبيح بل يعقل مع قدرته على الترك لا بد ان قلت اذا ما لم  
 انا الكافر فلا يؤمن ابا فلا يؤمن بعبد الرسول صلى الله عليه واله في حقه وارادة من انما  
 والتحريم عليه فلما لا تحسن اذا لم يكن هناك فائدة والعلم بانها كانت متف على انما  
 قال عيسى ومنهين له يكون للناس على اصحجة بعد رسول وقال سبحانه يهلك من  
 عزيمته وهي من عزيمته الى غير ذلك ثم واعلم ان السائل الباطل انما لو سلمنا وفرضنا  
 استيعاها شيئا تلك نقول بوجه الاستيعا لا يقفنا على ما عرفت ثم باء والعايوم الاحد  
 ثاني على ايدى العقل على انما <sup>بما</sup> استيعاها شيئا <sup>بما</sup> سنة ٩٢٠ سنة ٩٢٠ سنة ٩٢٠ ثم يهي























[illegible][illegible]



















الحمد لله رب العالمين  
 الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين  
 الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين  
 الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله



[illegible][illegible]











[illegible][illegible]



[illegible][illegible]















وآخر مشيد لا يحول في القيد  
في شهر ربيع الثاني سنة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]



















[illegible][illegible]











1891

1829

1890

وفاقی

١٠٠٠  
 ١٠٠١  
 ١٠٠٢  
 ١٠٠٣  
 ١٠٠٤  
 ١٠٠٥  
 ١٠٠٦  
 ١٠٠٧  
 ١٠٠٨  
 ١٠٠٩  
 ١٠١٠  
 ١٠١١  
 ١٠١٢  
 ١٠١٣  
 ١٠١٤  
 ١٠١٥  
 ١٠١٦  
 ١٠١٧  
 ١٠١٨  
 ١٠١٩  
 ١٠٢٠  
 ١٠٢١  
 ١٠٢٢  
 ١٠٢٣  
 ١٠٢٤  
 ١٠٢٥  
 ١٠٢٦  
 ١٠٢٧  
 ١٠٢٨  
 ١٠٢٩  
 ١٠٣٠  
 ١٠٣١  
 ١٠٣٢  
 ١٠٣٣  
 ١٠٣٤  
 ١٠٣٥  
 ١٠٣٦  
 ١٠٣٧  
 ١٠٣٨  
 ١٠٣٩  
 ١٠٤٠  
 ١٠٤١  
 ١٠٤٢  
 ١٠٤٣  
 ١٠٤٤  
 ١٠٤٥  
 ١٠٤٦  
 ١٠٤٧  
 ١٠٤٨  
 ١٠٤٩  
 ١٠٥٠  
 ١٠٥١  
 ١٠٥٢  
 ١٠٥٣  
 ١٠٥٤  
 ١٠٥٥  
 ١٠٥٦  
 ١٠٥٧  
 ١٠٥٨  
 ١٠٥٩  
 ١٠٦٠  
 ١٠٦١  
 ١٠٦٢  
 ١٠٦٣  
 ١٠٦٤  
 ١٠٦٥  
 ١٠٦٦  
 ١٠٦٧  
 ١٠٦٨  
 ١٠٦٩  
 ١٠٧٠  
 ١٠٧١  
 ١٠٧٢  
 ١٠٧٣  
 ١٠٧٤  
 ١٠٧٥  
 ١٠٧٦  
 ١٠٧٧  
 ١٠٧٨  
 ١٠٧٩  
 ١٠٨٠  
 ١٠٨١  
 ١٠٨٢  
 ١٠٨٣  
 ١٠٨٤  
 ١٠٨٥  
 ١٠٨٦  
 ١٠٨٧  
 ١٠٨٨  
 ١٠٨٩  
 ١٠٩٠  
 ١٠٩١  
 ١٠٩٢  
 ١٠٩٣  
 ١٠٩٤  
 ١٠٩٥  
 ١٠٩٦  
 ١٠٩٧  
 ١٠٩٨  
 ١٠٩٩  
 ١١٠٠  
 ١١٠١  
 ١١٠٢  
 ١١٠٣  
 ١١٠٤  
 ١١٠٥  
 ١١٠٦  
 ١١٠٧  
 ١١٠٨  
 ١١٠٩  
 ١١١٠  
 ١١١١  
 ١١١٢  
 ١١١٣  
 ١١١٤  
 ١١١٥  
 ١١١٦  
 ١١١٧  
 ١١١٨  
 ١١١٩  
 ١١٢٠  
 ١١٢١  
 ١١٢٢  
 ١١٢٣  
 ١١٢٤  
 ١١٢٥  
 ١١٢٦  
 ١١٢٧  
 ١١٢٨  
 ١١٢٩  
 ١١٣٠  
 ١١٣١  
 ١١٣٢  
 ١١٣٣  
 ١١٣٤  
 ١١٣٥  
 ١١٣٦  
 ١١٣٧  
 ١١٣٨  
 ١١٣٩  
 ١١٤٠  
 ١١٤١  
 ١١٤٢  
 ١١٤٣  
 ١١٤٤  
 ١١٤٥  
 ١١٤٦  
 ١١٤٧  
 ١١٤٨  
 ١١٤٩  
 ١١٥٠  
 ١١٥١  
 ١١٥٢  
 ١١٥٣  
 ١١٥٤  
 ١١٥٥  
 ١١٥٦  
 ١١٥٧  
 ١١٥٨  
 ١١٥٩  
 ١١٦٠  
 ١١٦١  
 ١١٦٢  
 ١١٦٣  
 ١١٦٤  
 ١١٦٥  
 ١١٦٦  
 ١١٦٧  
 ١١٦٨  
 ١١٦٩  
 ١١٧٠  
 ١١٧١  
 ١١٧٢  
 ١١٧٣  
 ١١٧٤  
 ١١٧٥  
 ١١٧٦  
 ١١٧٧  
 ١١٧٨  
 ١١٧٩  
 ١١٨٠  
 ١١٨١  
 ١١٨٢  
 ١١٨٣  
 ١١٨٤  
 ١١٨٥  
 ١١٨٦  
 ١١٨٧  
 ١١٨٨  
 ١١٨٩  
 ١١٩٠  
 ١١٩١  
 ١١٩٢  
 ١١٩٣  
 ١١٩٤  
 ١١٩٥  
 ١١٩٦  
 ١١٩٧  
 ١١٩٨  
 ١١٩٩  
 ١٢٠٠  
 ١٢٠١  
 ١٢٠٢  
 ١٢٠٣  
 ١٢٠٤  
 ١٢٠٥  
 ١٢٠٦  
 ١٢٠٧  
 ١٢٠٨  
 ١٢٠٩  
 ١٢١٠  
 ١٢١١  
 ١٢١٢  
 ١٢١٣  
 ١٢١٤  
 ١٢١٥  
 ١٢١٦  
 ١٢١٧  
 ١٢١٨  
 ١٢١٩  
 ١٢٢٠  
 ١٢٢١  
 ١٢٢٢  
 ١٢٢٣  
 ١٢٢٤  
 ١٢٢٥  
 ١٢٢٦  
 ١٢٢٧  
 ١٢٢٨  
 ١٢٢٩  
 ١٢٣٠  
 ١٢٣١  
 ١٢٣٢  
 ١٢٣٣  
 ١٢٣٤  
 ١٢٣٥  
 ١٢٣٦  
 ١٢٣٧  
 ١٢٣٨  
 ١٢٣٩  
 ١٢٤٠  
 ١٢٤١  
 ١٢٤٢  
 ١٢٤٣  
 ١٢٤٤  
 ١٢٤٥  
 ١٢٤٦  
 ١٢٤٧  
 ١٢٤٨  
 ١٢٤٩  
 ١٢٥٠  
 ١٢٥١  
 ١٢٥٢  
 ١٢٥٣  
 ١٢٥٤  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٩  
 ١٢٦٠  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٩  
 ١٢٧٠  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٩  
 ١٢٨٠  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠  
 ١٣٠١  
 ١٣٠٢  
 ١٣٠٣  
 ١٣٠٤  
 ١٣٠٥  
 ١٣٠٦  
 ١٣٠٧  
 ١٣٠٨  
 ١٣٠٩  
 ١٣١٠  
 ١٣١١  
 ١٣١٢  
 ١٣١٣  
 ١٣١٤















[illegible]















[illegible][illegible]



























































[illegible]

زنگنه

[illegible]



















فمن ثم لم نقول في الاستثناء دأما ما كان المفهوم من أن ومعنا ما كان في فسطاط يدين ستر  
فزيد مطلقا والمفعول يقع في الشيء المنوع قيام زيد فكذا أقادرت أخوه بالوقوف فان  
حصول الخبر بعد أن ما للوقوف في شيء من غير ما دامت الدنيا باقية فلا بد من الوقوف  
فيما شئ فيه علم الرجوع الواسع لا إطلاق على تقدير عدم وقوع شئ في ذلك الموضع  
وأما ما تعلية في صنف على ما إذا كان الشرط النفسي هو الاسم المنفصل لمفعول الشرطية وهو  
أحدا ما يتضمنه يجب التوسع في لفظة المبيد ما بين من ميعول أو موقوف تحت  
الغاء في خبر وان دخول الغاء غير بدلي على من المفعول مع الشرطية ما بين إتيان  
العربية بناء المفهوم معتبرا فان دخل الغاء انما يقع الأيدان بالشرطية كما  
أنه ميعول أو موقوف من غير أن يدخل معناه لا يقع كونه مفعولا حقيقة نعم كذا  
الشرطية كونه من جامع الشرطية من ثم لم يلتزم فيه الإجماع المقيد بظلمات الشرطية ما إذا  
يكون خاصا ما كان قوله تعالى الذين يشككون في آياتنا فأنه موقوف على ما كانه موقفا عن  
جماعه معناه منهم السعة للام بغير انقطاع معاملة الحد المنفصل لمفعول الشرطية ما إذا كان  
في جواب أحد الصنفين فلا حاجة لنقل مفعول الشرطية من غير أن يكون موقفا عن آياتنا  
السببية لقوله تعالى في ذلك من فضل بالقرآن وما كان من فضل من غير أن يكون موقفا عن آياتنا  
المناخية ما إذا كان ما ذكره الخائف من الموقوف على ما كانه موقفا عن آياتنا من غير أن يكون  
تبيين على ما كانه موقفا عن آياتنا من غير أن يكون موقفا عن آياتنا من غير أن يكون  
والله شوق في المنع والذوق في هبة فالتخيول الغاء على ما كانه موقفا عن آياتنا من غير أن يكون  
قطعا ما كانه موقفا عن آياتنا من غير أن يكون موقفا عن آياتنا من غير أن يكون  
الذي كانه موقفا عن آياتنا من غير أن يكون موقفا عن آياتنا من غير أن يكون  
مفعول الشرطية حتى يتبين ملكا ما كانه موقفا عن آياتنا من غير أن يكون موقفا عن آياتنا  
ما هو موقفا عن آياتنا من غير أن يكون موقفا عن آياتنا من غير أن يكون  
والله شوق في المنع والذوق في هبة فالتخيول الغاء على ما كانه موقفا عن آياتنا من غير أن يكون

جميع هذه الأمور شاملة في الدلالة على ما هو مقتضى الشك من الاستطراد ثابته الأمر والدلالة  
في الأولين مستندة إلى الوضع وفي الأخيرين الشك في وجه السبب أن هذا الأخير غير  
قائمة بالمفهوم وعدمه بل يقتضي بلا متناهي وهو أن الاستطراد المتواتر بين اثنين وحقاق  
ربط يكون الفاء مؤثرة بعد الشك في أحدهما على ثبوت الشك في فاعله وإن كانا  
خاصة في معهما لأن كلاهما متساويان لا ينبغي التمسك به لأن فاعله ووجهه متساويان  
فيكون الشرط داخل في معناه أو لا كما أنه يجب منه في الحقيقة في المعطوفين أو ثابته على أنه  
الاستطراد الذي على استيفاءه من الوضع فلا سبب فيه وإن كان الفاء متساوية في  
الشيء والشيء ذاته فإنه لا يزداد في لفظ الاثنين فقه مع كونه حاد في ما يقتضيه من كلام  
المفهوم حيث جعلوا الفاء الخاصة على المحب من إظهارات الشك وإدراكه حكمه المنفرد المطلوب  
والمتساوي في الحقيقة عند وجودها في جهة واحدة في الحوادث وهو في الحقيقة في الآدمية  
فمنه فمهم بل منه عليهم تسليم عند سماعه من غير استناد من قول القائل في جواب  
ما هو عليه من كون من هو متساوي في هذه الحالة من تقديم جعلها في جهة واحدة  
في جهة التقديم في ذاته استغناء عن سببها في إثبات أن هذا الفاء من كونها متساوية على  
الشرط مع السبب وهو في ذاته خاصا يمنع ولا يترك ما عليه مما ملكت يداي من جهة  
الاستمرار وكون الصلة فعلا مرعا مستقلا للعمى لأن تلك الأمور عليهم حقيقة  
في أن تقع موضع الاعتدال عدا في اعتبار أنفسهم من غير تغير المعنى وإن كانا متساويين  
بلا سبب لأن قول الفاء لا ينفرد به اعتبار حقيقة بنا إلى معادلاتها في مفهومها أو نفس  
والفان من أن يبين المفهوم متوسط في القوة والضعف بين متساويين في القوة والضعف  
بالاعتدال في قول الفان يتبين من قول الفان من أن يبين من قول الفان من أن يبين من قول  
في ذلك أن الفاء لا تختلف عند عدم إثبات أن الفان من قول الفان من أن يبين من قول  
فإنه أو ذات شرط اقترانها بين حد فلهذا هو حق في قول الفان من أن يبين من قول  
لمفهوم هذا الخلق أو نفس فيه مع رتبة في قول الفان من أن يبين من قول الفان من أن يبين من قول











































[illegible]

الشاذ في هذه المعاني ان كان معروف السبب ثم استدل بحول على ان الفرق بين قول  
 الامام فان القطع به قوله لا يحصل الا بعد ذلك فاما ان يقول الامام لا يتحقق مع فرض  
 التيقن لا حاجة الى سبب فيه فغيره ورتبنا بفضل التيقن مع ذلك الامر من العلم بالاول  
 العلم بقول الامام نفسه معلوم انما في مثل هذه الرواية في هذه الغيبة ما لا يبعد المقترح  
 بالنسبة لقول الامام في قوله في سورة الاحقاف يعاين من الاول بالحق والحق في الخبر  
 رتبة مثله بقول مطابق للمنه هذا على تقدير ان طريق التيقن التزمه بقوله لا يتحقق  
 مالا وحده في الناس من ذلك في بعض المسائل الدينية بحسب الغائبة لا يابى ان يتحقق ما  
 في رواية زائدة ما حصل العلم بقوله للعلم بانفاق يجوز به علم الطائفة وبما كان الاول  
 سنادا متصفا من عندنا ثم وفيه وجهنا الاول الثاني على فائدة العلم في الاحكام  
 التي لا تتحقق في تمام فاقنا الفقيه وروى ان مقتضى العلم بالامام انما هو العلم بالانساب  
 ما دام فيه حصوله بالطرف الظاهر وبما لا يستلزم حيث ان العلم بالاول على سبب ما  
 اخبرنا به ما يرون حجة ونحن وان كانت متوقفة على وجوب آية وجوب آية لا يتوقف  
 على حجة بالادعاء الدور بدليل ولا بد على ذلك ان ثبت اجزاء في الغيبة لان  
 وقوع الحجة فيها واستمرارها في الحكم الواحد في مقتضى ما لا يقتضي التيقن به  
 في العلم بالاطل لا يستلزم وقوعه مع الدور ولا استلزامه قبل التمام في الحكم  
 والاحتياط في العلم بخلاف ما لو ان مقتضى العلم بالاطل من جهة العلم في العلم بالاطل  
 الغيبة وادعى العلم بالاجابة الطائفة لا يحصل الا بعد العلم بها في العلم في  
 ظاهر خبره وزيادتها المرفوعة في الخبرين واجزاء في العلم بالاطل في العلم في العلم  
 قالوا ان كان من المستحسن في العلم بالاطل قبل العلم بالاطل في العلم بالاطل في العلم  
 وفي خبر المرفوعة خبره من انقطاع هذا الاول وقد ينشأ من وجود الامور في العلم  
 الغيبة الحقائق التي لا يتحقق بها من وجودها في العلم بالاطل في العلم بالاطل في العلم  
 وجوب قبل الغيبة فيفسر جهتها بمقتضى الاصل في دورها في العلم بالاطل في العلم بالاطل







[illegible][illegible]































































سنة ثمانون

سنة في مسألة البرية وتكلم فيها بالقياس الى ما وضعه الاول في المسألة  
بديهة العقلية ان الذين يفسرون ما يقع في العقل فيسبح على انه تعالى ورتبها  
اعترافه على ان هذه الوجوه ان لا يبدل على عدم الوجود مع ان حكم جميع الاشياء  
صدر عن ثبوتها لا انه سبحانه فظهر ما ورد في الاخبار لكثرة ما اصوات  
بجعل الاشياء ان لا يبدل الى ان عقاب يفسح السطح والعقاب هو ما  
جميع من اراد ان يقول ان كانت اجسام العقل في النسبة الى العقول  
بوجوده فظهر ان عقاب العقاب في ثبوت النسبة والاشياء وهذا ان لا يتحقق  
الا انه يكتفي بالثبوت ما ادعيت في القديم ان العقول لا يحكم بالوجوب نحو  
هذا الخبر المختار الذي انشأه امامه وسبب الامر بل يحكم بفتح العقاب في  
ما لا يقع على المصنف على نفس ما افعل عدم الحكم بان الامر في ثبوت  
وعلا لقدم الثبوت عقلا وفلا فقه على ان العقول الضرورية لا يمتثل في العقل  
على ان يكون فلا يحكم العقل بالوجوب جزا وما كان في حيز ان الثبوت في العقول  
لان امره للمقدرة والوجوب المنفعة وجزا في ذلك ولبده حدان في ثبوت عقولهم  
يثبت فيه ان لا اصل له في ذاته ما يتحقق من ثبوت الطنون الاخرى في  
الثبوت في ذاته على ان علم العقل بالامر ايضا ليس بنسب ويمكن محو  
حكم العقل بالوجوب غير ما في نفسه بل في ذاته دليل على عدم ثبوت  
يكون في ذاته كرامة سيما ان كانت مغلقة في ذاته وحكم العقل في  
الشرع يكون على الاقوال الخمسة الا باحتمال والاستصحاب والتفاهة والوجوب  
والاخرى في ذاته انما هي كرامة الشرع على ان يقول ان قلت محكم بالوجوب فهو  
موجب بالوجوب شرعي لا يترتب عليه العقاب لعدم حكمه به في ذاته او في ثبوت  
لقدم ادواته في ذاته لا يحكم بالعقاب بنفسه الا في حيز المحقق في ذاته

بالفكر نعم انفق او في حيز العلم لا يفسر ولا يفسر العقاب بالثبوت على انه لا بد  
في من ثبوت العقاب على ان ثبت منه سبحانه وتعالى عنهم ثبوت به الا بعد انفس  
ما سطر سطره في ذلك ولا معذب غير ما علم بانهم يمكن ان يثبتوا دليل على  
الشرع كما هو في التسمية يكون في جملة الادوات الشرعية والواجبات  
جميع ما ذكره واعيت وان وجوبه بعينه هو الوجوب شرعي يكون هو ايضا  
بصا ولا يفسر ما ادعيت اصلا وقاد في بطنه بمحارب بالنسبة الى علم العقول  
بالفكر مضافا الى ان من يفسر ان لا يوجد ما لا يكون في نفسه ونفسه وخبره  
العقل بالامر او اعرف هذا منقول او لم يكن نفسا اصلا في الامر على ما ذكر  
والاصل في هذه العقول لكن بعد ان ثبوتها يبقى امر بلا نص في ذاته ما معلق حكمه  
في الشرع او غير معلوم او غير المعلوم ورواياتها والاختيار في حكمه سطره في  
الصعوب الرجوع الى المقصود المراد منه ونفسه يكون في انفسه غيرهم في المقام  
فيقول وبالله التوفيق ورواياتها والاختيار في حكمه الا حقا  
والاقتل البراءة مثل قوله ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا والمؤمنون  
منه حتى يبلغهم الامر نبعث رسولا لا يخفى في انفسهم في مثل طاهر قوله  
تعالى ان من ينه عن نهي من حتى من ينه وقوله تعالى لا يظلم احد شيئا  
الاما وقوله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هديهم خير شيئا  
انهم ما ينفعون لا يعرفون الايات الظاهرة والاشياء احكام الا بعد الثبوت  
وكذا يثبت عليه مثل قوله تعالى انما ما حرم عليكم الآية لان احكام الايات  
الموقوف فانه فانه في ذاته ما حرم الله في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته  
ينزل عليه مثل انما حرم وما حرم عليكم الآية وانما في ذلك  
ويثبت عليه مثل قوله في رفع عن امتي الايملون وقوله في انما حرم من العقاب  
فهو موضوع عنهم وقوله في



































































[illegible][illegible]











































[illegible][illegible]





















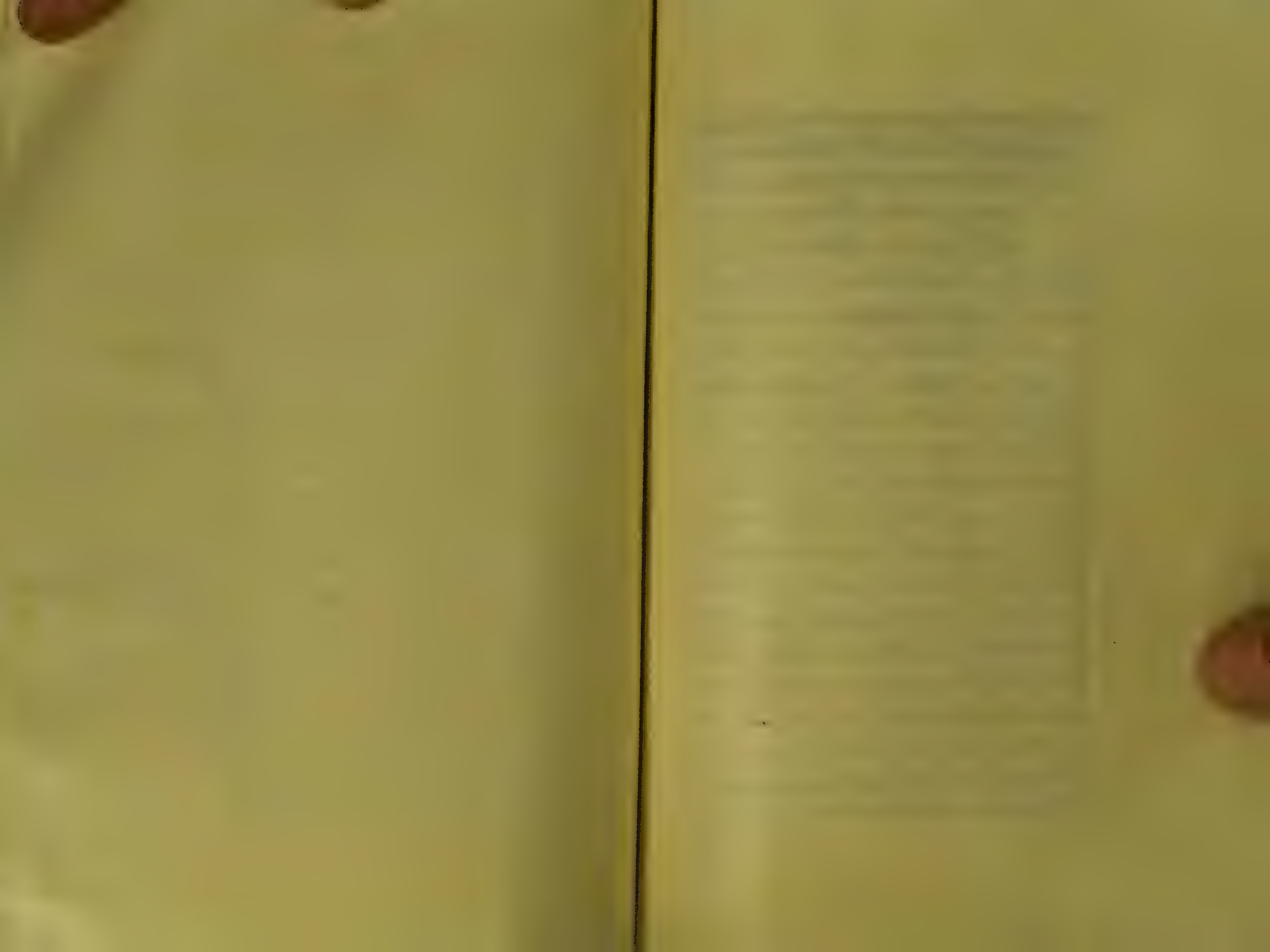






















وبينهما بون بعيد وهل المراد بالقطع عند وقت محدد في العادة وعند  
 او وقت بدو اصلاح الحال ان افوتها او طأ كافي المسئلة لا تيه ونسب هذا القول  
 الى بعض المتأخرين وهو غريب وما حال المركب من العتود الى بقية تصور ما لا يقدر  
 كذا الخ لا بد من ضرورة العوض ما من كتب سنة فامينه به ولا حجة له فيه لانه  
 ما يابح على ان قيل انجز به رفع الغرم عنه بالمشاهدة وحجته مدة المكث في ذلك  
 الحمل فمضاهه بعد انقضاء الغرم عرفا وكونها مستفادة من عالم منفصل لها  
 العقد اصله من اجل ان مسلكها ان قوتها قال الحق وهو بعد بدو اصلاحها  
 جورا مع بعد بدو اصلاحه لا ريب فيه والاجماع منقطع عليه كما سيجي ولذا جاز  
 صلاحه في غيره ولا تأمل في انه يسوغ بيع غيره قبل فسخه وبعد سنة وستين  
 كما سيجي من ان يبيح في السنين فلو راد في بعض العامة فيما يحد في السنة من بين  
 بالمتصلين او بغير المتصلين وتشرع بهما وقتا ومدة المدة لا تقصا به خلاف  
 من يبيع المعلوم على المتيقن ومدة السنين الاطلاق في الفتوى ويرد في بعض القائلين  
 خصوص في ان يسوغ ثم انه مع ضمني المعلوم او انقضى عدم محي الثمن بالمرافق  
 سنة الثانية او نصف العام الثاني او بعضها على خلاها المتعار في السنة عند  
 كونه مقتضى خيار من عين وغيره او حجة على ثبوت خياره لا بد منه على  
 المتأخرين خصوص الثمن فلم يتحقق وقيل انه لا بد من فسخه على معلوم فمعلومه لا  
 يخطئ مع ما في موطنه مما اقتضاه من اخرج الشئ من يد المالك في وجهه وما يخطئ  
 ان يفتقر الى ثبوت في هذه السنة خرج من قبله وان اثاره انما يمنع من  
 تعدد مستغلا لذلك وجعل العتية ونقطة العام على العقد في خلافه في مثل ما  
 لازم وفيه ان جميع ذلك ثابت في ثبوت خياره وانما القرض منه فيجب اتمل العقد  
 بقوله خياره هو لا في وقت قال الحق وفي جوان قبله بعد فسخه خلا في اقره  
 خلاف الاستحسان في بيع شئ خيارا بعد فسخه بدو بدو صلاحه من غير ممتنع وانما

عزقلم

فتمام ولا مع الاصل ولا ينجز القطع ولا ينجز التيقن على ان المدة الموزلة القول  
 بالبيع وهو مذهب الاكثر كافي الشرح ومذهبنا كما في وقت وفده على ما لا يخلو  
 في اوراق والعتية وهو حين يفسخ الفسخ والمقتضى وبه والمذهب وسيله وبه  
 والاعتناء وهو المقتضى على من اراد في التفرغ في العمل وهو المالك لا غير  
 الفسخ منها العتية كاشاع التمسك حتى يبدو صلاحها والموافق لا يجل بغيره حتى يتم  
 والموافق الاخر وهو المقتضى لا يشرى في العمل جود واحد حتى يطلو وانما لا يبايع حتى يتبلغ  
 بمرور الاجل الاخر ولا يشرى سنة واحدة فلا تثنى من يبلغ ولا يشرى لاشتهه حتى يبيع  
 صلاحها فانه كالمالك على من يبيع فلو قال لا تثنى حتى يبلغ والمروى في حد النافي في  
 جميع الزمان حتى يبرك مضاف الى اجازة اخر تدل بغيرها وقوتها والمبادر من  
 يبيع ولا بد من الاخطاء بدو العمل كالأمر قال في العتية ان المدة الموزلة بقا  
 ان يشرى من المفسر في العمل فقد ظهر في ذلك وفقد ثبت السيرة انما لها حكم طاعت  
 فكذا رادك في هذا وقال في التمرى بانه وانما في الفسخ وقوف العتية وروى  
 انه في اتفاق وان لم يفتق بالامالة معلوم فاشبهه ببيع المعلوم من غير ان يشرى  
 عند ان يفسخ السنة الاخرى وتسم والمذهب بان وروى في الموزلة في وقت  
 وتكون عند رتبة الارتداد للقرين في ثبوتها في رتبة او شاد ومع صدق والمبني وفي  
 نزول الشئ بالقرينة مستند في الأصل والعوضا جميع دارل على نحو ان المسئلة  
 المتقلا كانه يملك على نحو هذا بطريق او في سببا اعوان تاثير مشر حاسنة واحد  
 فان يفسخ فانه لا حق بسببه والمروى بالمره فيها المفسر في ان يفسخه  
 في المدة الموزلة على ان يفسخ فانه لا حق بسببه والمروى بالمره فيها المفسر في ان يفسخه  
 بغيره بغيره فلا يشرى العمل العام في بطلان فيه وانه يفسخ في افساخه  
 انما يملك في المدة مع ما في الكراهة من خروج من سببه في لا يفسخ في رتبة  
 فان يفسخ في التيقن باستند من بعض المفسرين في ان يفسخ في رتبة

من من يشرى مستأنفا في غير ذلك  
 يفسخه بغيره بغيره في المدة  
 حتى يفسخه في الاخر  
 سم سم







1892

[illegible]



































30

[illegible]



منظر

[illegible]























100

[illegible]











الذي لا يخلو من الشرط قطع الموهبة وانكسار من فاشك ان كان في اية فبعضها لا يخلو  
 من لا بد من شرط في الشرط المتقابلة من ايمان من لا يخلو من البيع وورث  
 البيع مثل المنقذين في اية ٧ جامعة وموقفية المثل والعمارة في تخصيص البيع بالبيع  
 في النقص والفتوى المتكئين هذا الشرط خاص بين اذ او البيع منقول المنقذين  
 ومن يتحقق امره قول باشر في شرط من قبل المتفرق ايقم وهو متقول في منقول  
 القبط ليس من المتقدين يقينا ونقلنا ان العقد يثبت على انقضى المصلحة  
 لتحقيق اسم العقد بدونه وانما الكلام في انه هذا شرط للعقد والزم لشرط  
 في اية ١٢ الملائم بمقتضى ان المتفرق بدونه مصلح للعقد وذلك من الصحة وعلى اية  
 هذا هو مصلح الصحة ونسب الملائم في حجية بدونه انه متدعيه انه لا يتحقق  
 العقد من ذلك الوقف لا اجازة بناء على الكشف والاعيان بناء على ان القبط  
 وعلى ما ثبت في كل عقد مع المتفرق يبطل للعقد من حيث او من حيث العقد كقول  
 بناء على الكشف واذا رجح العقد بعد وقوعه كيفية ايقم في الماد بطلان  
 وهو من اسباب الشرعية في تتبع حكم الشارع وجوه واما في اية ١٣ في اية ١٤  
 بين اخيرين بالنظر في الوجه الاول طرأ على ما بين بالنظر في الوجه الثاني  
 مع بعض منقول ونظير الشرط في اية ١٥ والخلل بين العقد والفتوى من ذلك  
 بين الوجه الاول وجوه والثاني اعم والشرط في ذلك واصلح الفتوى للملك المتقول  
 ثم قبل القبط على الثاني دون الاول ويتوقف على ان العقد يثبت في اية ١٦  
 الثاني والثالث بوجهين فانه على الاول لا يبطل العقد في اية ١٧ وفي بعض  
 دون الثاني الا ان قسمة الموهبة من هذا المعنى لا يثبت في اية ١٨ اجماعه  
 على خلافها انما هي احدى الشئ في الموهبة المزمع بغير الملائم بطلان من اوله بطلان  
 بدونه ومع المتفرق قبل القبط يثبت في اية ١٩ وجوهين وعلى هذا في اية ٢٠  
 الوجهين يجوز ان يفسر في اية ٢١ قبل القبط على الاول ويثبت في اية ٢٢

هو ان القبط في اية ٢٣  
 في اية ٢٤  
 في اية ٢٥

بين الاول بوجهين الثالث بوجهين فاما بالنظر في الاول وجهه الثالث  
 نظم باعتبار اختلاف زمان الملاك ونظير الشرط في اية ٢٧ المخلل بين العقد والفتوى  
 قبل القبط فاما بالنظر في الثاني وجهه الثالث ونظير الشرط في اية ٢٨ المخلل بين العقد والفتوى  
 في الثالث في المانع يقع بالمثل والنسب في اية ٢٩ في المشرط ووجهه الثاني  
 فاما الاول فهو انقضى الموهبة فلا يتحقق بدونه ويجب انما لا يخلو من البيع  
 والفساد جعلناه للمصلحة في اية ٣٠ في اية ٣١ في اية ٣٢ في اية ٣٣ في اية ٣٤  
 وهو من وجه في اية ٣٥ في اية ٣٦ في اية ٣٧ في اية ٣٨ في اية ٣٩ في اية ٤٠  
 والهي ينظر في اية ٤١ في اية ٤٢ في اية ٤٣ في اية ٤٤ في اية ٤٥ في اية ٤٦  
 في اية ٤٧ في اية ٤٨ في اية ٤٩ في اية ٥٠ في اية ٥١ في اية ٥٢ في اية ٥٣  
 في اية ٥٤ في اية ٥٥ في اية ٥٦ في اية ٥٧ في اية ٥٨ في اية ٥٩ في اية ٦٠  
 في اية ٦١ في اية ٦٢ في اية ٦٣ في اية ٦٤ في اية ٦٥ في اية ٦٦ في اية ٦٧  
 في اية ٦٨ في اية ٦٩ في اية ٧٠ في اية ٧١ في اية ٧٢ في اية ٧٣ في اية ٧٤  
 في اية ٧٥ في اية ٧٦ في اية ٧٧ في اية ٧٨ في اية ٧٩ في اية ٨٠ في اية ٨١  
 في اية ٨٢ في اية ٨٣ في اية ٨٤ في اية ٨٥ في اية ٨٦ في اية ٨٧ في اية ٨٨  
 في اية ٨٩ في اية ٩٠ في اية ٩١ في اية ٩٢ في اية ٩٣ في اية ٩٤ في اية ٩٥  
 في اية ٩٦ في اية ٩٧ في اية ٩٨ في اية ٩٩ في اية ١٠٠







النسبة مع ضعف سنه شاذه متروكة فليس لقابل ان يقول اننا انما  
 في غير المناسبات بشرط التقابل في المقام فلا خلاف في المقام بين  
 الشيخ في ذلك بل كبرهته بيع المالدين في المجلس نسبه كنهه فيلحق  
 اسم المكون في لفظ وهو في الموضع الزيادة على كنهه المتجانس والمثل  
 لما في القدر من الزيادة حكما وليس بشي لا لاجتماع المحسوس المستفيض  
 الشيخ بقية في المعرف بالبيع قال فلو فرض الثمن بغير لفظ البتة لم يكن ذلك  
 وضوح والكلام على ذلك بل للمعلازة ولا فرق في هذا الشرط بين كون الثمن  
 واثمن معين او مطلقا او مختلفا بين اجماعا كما في تارة الامانة وهو في  
 اخلاق فناء وهي لا تتأثر بالاجزاء والشهر المتقوله انما وتقبله فلاق القول  
 في المصداق او صفاها بالية الى حين القبض اقول هذا هو مقتضى ما في  
 محصله ومنقول بل كان يكون اجماعا بل هو اجماعا فانه في قوله والفتنة  
 ويعرف وقع وكثر والتخريب والارشاد وسر المحو هو في مقتضى قوله والشراب  
 وفوائد القواعد وجمع البرهان والكفاية وبقى والبرهان ومقتضى سبله  
 معقود وبيع وما نطه الشهيد من غير الاسلام حيث عرفت في المقام  
 وبقية المحقق عيانا في المشايخ وفي الغيبة لا يجوز البتة وانما في المجلس بشرط  
 قبل الموقوف بالامتنان بالاختلاف وفي الرجوع الى انما في المقام في قوله  
 بيع ان التقابل قبل الموقوف بشرط فيه لا التقابل في المقام في قوله  
 اقول بشرط التقابل في المجلس فقول قبل الموقوف والمجلس في قوله  
 اعتبر بعينه في المجلس ولم يعقبه بما ثبت في الاربعة من عدم الفرق في قوله  
 في انما كلامهما والمذهب البار والمقتضى فيهما كما عرفت في قوله  
 انما ان المعبر به هو مقدار المجلس في الاخير من نسبة ذلك الى التوقف  
 قبل التقابل في المجلس لا يجوز فيه خلاف ورعي في تبيين ذلك في قوله

المجلس حقيقة عرفت في عدم التفرق في بيان مشيئة انتهى برشدا الى ان حجة  
 من الاصحاب بعد ان قالوا بطلان التقابل في المجلس من وجوه بانها ارفاقا  
 المجلس بمصطلحهم لم يطل كما وقع للفاصلين وغيره فان ثبت هذا في  
 خلافه انما ثبت هنا كما ثبت في باب الجلاء وعوى التفرقة بين المفاصل  
 منوعة نعم في التخصيص قال بشرط التقابل في المجلس بل ولا يطل مع هذا  
 ومفارقة المجلس في ان تضعيفه وحقق اختلاف فيه وهو انما هو قول الاصحاب  
 وادري بما يقوله وكيف كان فالقول الاول اخص ويلا وادفع سبيلنا في البرهان  
 انما لا ينفاد من الخيار على التقابل في التفرق بالامتنان كما في خيار المجلس  
 في المجلس انتهى وهو كما يقول ثمانية لا فرق بين طول المقام في المجلس وقصره  
 ولا بين امتداد زمان العجبة وعدمه في قضية اطلاق العتوى والنقص في قوله  
 بيبس التقابل في الحال على تقدير طيبه وهو في مقتضى ما في قوله  
 ذلك في قوله وبه الاحكام وهو هو وفي هذا التفرق بعد الفرق بين طول  
 المقام في المجلس وعدمه ولا يخفى انما في قوله في الشرع يكفي فيه بالاستمرارية  
 وغاية فلو نادى على سقوط الخيار لربك ان لا تسخر اثنان وقطاعه محقق  
 الفرق بين ما في قوله وبين باب الخيار وانما في المخطوط في الثاني للكيل  
 وفي الخيار في ذلك المقام بعد ان قطع بتحقق المخطوط حتى في بعض  
 المتأخرين التوقف بينهما لعدم ظهور مقتضى سقوط التفرق كما عرفت انصح  
 من ذلك وفيه علة السلب في مقام التحقيق وان جاز نزولها من قبل  
 لتقبل من لزم المعدم وفي جمع البرهان يمكن ان يكون الفرق احدهما  
 من التفرق ولو قيل فاعقل به الفرق المفضل فيها من المجلس في قوله  
 انما يكون الظاهر من تقدم احد هما في قوله لا يفرض البتة التوقف  
 بين التفرق وان حصل بعد ان انما في قوله لا ينفذ النسبة بينهما حتى في وقت



النسبة مع ضعف سنه فانما اذهنته وكذا ليس لقابل ان يقول اننا انما  
في غير المناسبات شرط التقاضي فلهذا لا يحل للمعاذ في غير سنه في الرها  
والشيخ في ذلك كبرهته مع المتأولين في مجلس نسبه كنهه في بطلان  
سنة المقررة في لف وهو لم يسمع من الزيادة المحكية المتجانسين والحق  
لما في السقف الزيادة حكما وليس بشي لا لاجتماع والمحضر المستقيمة  
الشيخ في العرف بالبيع قال فلو قبض الثمن بغير لفظ البيع لم يكن ذلك ورا  
وهو والخدم على ذلك محله للعلاوة ولا فرق في هذا الشرط بين كون الثمن  
واشترى مغبين او مطلقين او مختلفين اجماعا كما في ثمة الامكان وهو في  
طلاق فناء وحق لا يملك ولا يملك والشئ من المنقولة انما يقضي بطلاق الثمن  
في المالك او مضمنا بالية الى حين القبض اقول هذا هو ما في هذا الموضع  
محله ومنقول بل ان يكون اجماعا بل هو اجماعا فانه في حق المحنة  
وتعريفه وكذا في تحرير الارشاد وسر الجواهر ومع سد وعرف الشرايع والاع  
وفوائد القواعد وجمع الرهان والكفاية وبق والبراني وهو لم يسله وفيه  
المعقود وبيع وانه يملك الشهيد من غير الاستدلال حيا ببيع فقا بغيره  
وبشر المحقق عيان في البيع وفي الغيبة لا يجوز البيع اذا اتمم البيع بالشرط  
فيل التفرق بالامكان بالاختلاف وفي الرهان القدر الذي لا خلاف فيه وفي توب  
يع ان التقاضي قبل التفرق شرط في التقاضي في مجلس وفي سد بقدرة  
الشرع والتقاضي في المجلس حشر يقول قبل التفرق والجلد في من له ورثته  
اعتبر بغيره المجلس ولم يعقبه بما ثبت في ان امره به عدم من غير ترويض  
فانما كلامه في المذهب البار والمضطر والرهان فاعلم من هو الامس  
انما ان يعقبه بمفارقة المجلس بالخير من نسبة ذين او اربعة في من ان يفرق  
قبل التقاضي في المجلس لا يجوز فيه خلاف وراعي الشهيد ان لا يكون له

المجلس

المجلس حقيقة عرفية في عدم التفرق وبما زعمه من انه يبرئ اليه ان حيا  
من الامكان بعد ان قالوا بطلان التقاضي في المجلس من جوا بانها انما تفرق  
المجلس بغيره من امر بطلان كادق للفاصلين وغيره فان ثبت هذا التفرق  
اختلافه والله شوقنا كما ثبت في باب الخيار ودعوى التفرق بين المتأولين  
من عدم نعم في التفرق قال وشرطه التقاضي في المجلس قبل ولا يبطن مع ذلك  
ومفارقة المجلس في ثمة بضعه وحقن الاختلاف فيه وهو جوا في قول الامس  
وادي بانه في كنفه فاقول لا في خصوصه ولا في سبيله وفي الرهان  
ان لا ينفذ من الخيار مع التقاضي قبل التفرق بالامكان كما في خيار المجلس  
في المجلس انتهى وهو كما يقول ثمة لا فرق بين طول المقام في المجلس وبين  
ولدين امتداد زمان الصلحة وهذا يقضي بطلاق الغنوى والنقص في حق  
مريد في التقاضي حال على نقد بر طلبة صرف عنه بغيره لا سيما وقد مر  
ما في كبرهته في الاحكام وهو هو وفي هذا التفرق بعد الفرق بين طول  
المقام في المجلس وبين لا ينفذ في التفرق في الشرع في كنفه به يستمر مرفا  
وغلاة فلو فادان على بغيره في خيار السبب المثل اشكال ثمة وقا هو محقق  
الفرق بين ما في فيه وبين باب الخيار وان اعتبارا يخلو في الثاني للذي  
وفي الخيار في ذلك المقام بعد ان فطر يتحقق بالخطوط حتى من بعض  
المشايخ في التوقف فيها لعدم ظهور مستند سوى التفرق اجماعا ان صح  
لقد كان في ربه عند سمعة السلب في مقام التحقيق وان جاز في سعة التفرق  
تقليد من لزم المعدم وفي جمع الرهان يمكن ان يكون في ثمة في احد  
غير الآخر ولو قبل فاحصل به التفرق المبطل في خيار السبب في ثمة  
الظن لكن الظن ان يجد تقدم احد من غير ثمة لا يفرق بين التفرق  
بينما تفرق وان حصل بعد لان الغالب ان لا يفرق النسبة بين التفرق



سعى الخياط ونزول انتهى وتشتك حال ان الفرق والافراق والمفارقة  
فيما من واحد وهي حقيقة في غير خمسين ومثولة على جريان هذا  
المفهوم بانكبت فان الافراق احد الاقوال الاربعة وهو عندنا  
في اجتماع عباد عن كون الشئين بحيث لا يتخلل بينهما ثالث والافراق عباد  
عن كون الشئين بحيث يتخلل بينهما ودعوى اختلاف اللغة والعرف في معنى  
موضع فان المثل عدم المثل ومن اعاد خبر البعد صحة السلب بمقام غفيرة  
وانه يقال انما رقد ولو حظوظ منها على الفرق الا ان في شئ في ان  
من جماع مع قربا لك ولا فرق مع ارادة البعد فخصم لوسع غير  
بما روي حتى دعي فيانه حقيقة عربية والماد من الفرق في هذا المقام  
لناري بعد العقد موافقة العقد مما سته ويقا مع ما روي به الفرق  
المعقب للمات خاصة لمجمع من غير التماسين وهو بطلانها واما  
فقد افراق مظهر بطلان الفرق وان دون المخطوط المتعارفة لا يبرهن  
الفرق في بطلان اختلاف هئيات بملوك منقول والارادة تحقيق من في  
شئ من التماسين والمشكلون في استثنائه بنحو تحت اطلاق دليل الفرق  
محدد بالخطوط في باب الاستفاد من الاسماء الى عدم البطلان في  
نحو الاستفاد في باب الجمار والمقامان من قوله واحد في نظم واردة لما  
من قوله خلا النظم لان مثل هذا الحكم لا يمكن انما هو بطلان  
المخطوط لا ينضبط مضاف الى ان قاردا على جرحه في الشئ من جماع  
شئ رواية وان تروى قاضيه ولا اقل فراك في ترتيب التماس على دون  
المستعار في رجع فيه الى الفصل من تاجد العقد المسموع وهو لا يبرهن  
الفرق خارجه مع عرفي تارة في الفرق وهو مخطوط في قوله وقد  
اشارة وحديث ولا يفتقر اليه وان خالفنا في مدركه فان ما لا يفتقر

والفرق على الاول الا انه سياتي به حكمه وعلى هذا هو ما روي عن الفرق  
اسما وحكما وهذا هو من في الابان ثمانية جمل ثمانية في باب الاستفاد  
المخطوط في باب الجمار ستي قضى بذلك وانا ستي تفرق في قوله انما افعال الحقيقة  
هو التي عية فيه بطلان فبطلان البعد والامكان فلا ريب في اعتبار المخطوط  
في لزوم البيع بها ففهمنا لا اتصال صدق الفرق بها حقيقة وهم ادري بمبدأ  
الامكان وحديث الخطا ما يرمي الى عدم الاستدراك بالعرف الذي انما حسب  
الواقع وان قيل انه دليل له وقوله ثم وان ترى الحق الثمانية على النظم فمعه  
المفارقة ولو مخطوط وقوله ثم انما حسب ان ارك منه متبنا حتى اخذ منه  
حيثما يتناول المفارقة بطلان وهو عا فان تارك ابيه او الماد بالخطوط ما  
بطلان المخطوط والمفارقة وقد برهن في مخطوط على معنى الوجوه والمفارقة الماد  
والمادة الفرق على الفرق تمام المبدأ ان عرفنا تمام العقد الا او راي  
على اشكال ولا يخفى الذي يفتقر به الروي في وجهه الا ان هذا بالنظر الى  
المفارقة لا يفتقر له لان الموت وان لم يفتقر هو فاستحقاق العقد لان  
المعقود بان يزوج قبل المتبصر لا يقوم الوارث مقامه القبول ثم هذا ايضا  
في باب الجمار الجمار الوارث مقامه فيه ولا يفتقر الى ان الفرق باين ان يكون  
من قوله وعرضه كذا احد من اعيان او انفسه او من اعيان او انفسه او من اعيان  
والفرق في الفرق بالسلام وبلا دار الى اخره من جنون او نوم او غيبه ولو قلنا  
الفرق لوحد العاقد من الجاهلين او لكونه الجاهلين على وجوه وحقوق وحسن  
وفت الخبير وموزن ستر من المتأخرين في العقد الواحد عن فرق احدهم  
في قوله عداو ولا يفتقر بازيد ويقول بمرور باعمر وهكذا يقول في  
نحوه في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره  
في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره



















[illegible]

من هذا ويختار من هذا من لغة القسمة والفرص وهو واقع في الزمان والوقت  
 لا واسم تلك الحروف في الصدق لأن القسمة انما هي امور من هو الموضع  
 في مقامه القسمة من اختلافه لا يتصلك مع ان الذي يفرق بين القسمة وبين  
 السيف القسمة استنادا الى الفرق بينها وبين ان قلنا ان القسمة  
 غير موجودة في يحصل بالاستحالة كما هو الظاهر وقد استأنفنا من كلامه  
 طاهر بذلك وان كان هناك خلاف القسمة منهم اصدح بانوار مع العامة بالمشا  
 وبالمشكلة وتقول في ذلك على ما بعد استيفه خلاف القسمة بالاختلاف في  
 بعض كلماتهم فيسئل امرؤا بامنه او بالعدم لونه من الخليل والمؤمنين قبل في  
 لما اولاد ولا في هذا القول داخل في المؤمن وان كان من غير اجرائه  
 في حال عدم الاستطاعة لانه لو لم يوضع انما انما في امر المؤمنين بهما  
 مع القسمة وان مع التناوب فلا يلزم به بل كان مقتضى ذلك حوا  
 بعد ما كان في حقه مع التناوب كما يختلف العامة الا ان يقال ان التناوب  
 وفروى من القسمة الى التناوب على حاله فيبقى ان يجمع بينه وبين التناوب  
 فيكون من القسمة الى التناوب لا ان يقول ان مقتضى الجمع بين التناوب والتناوب  
 لبعض المتكلم على تعيينه مع ترادف احد المقدمتين في بعض النسخ في التناوب  
 مقتضى الجمع بينهما مع عدم التناوب على التناوب في بعض النسخ في التناوب  
 بعد ذلك دون ان يكون التناوب واستلزامه في كل حال من التناوب  
 من مقتضى التناوب والتناوب على حاله في بعض النسخ في التناوب  
 عليهم السلام في مقتضى التناوب في جميع هذه الحالات والتمسك بغيره في التناوب  
 في مقتضى التناوب في جميع هذه الحالات والتمسك بغيره في التناوب  
 مقتضى التناوب في جميع هذه الحالات والتمسك بغيره في التناوب  
 مقتضى التناوب في جميع هذه الحالات والتمسك بغيره في التناوب











五

والجواب يقول الصانع منع من شأنه الخاف والذات وهو ما لا يجيبه رهم  
قال لا بأس والرواية صحيحة على الظاهر في عدم الفصل في الرواية في النسخ  
من المصنف العام بالمالاق وهو دار بردين عزوان التقدير بين ابن الحنفية  
وبني ابن سيار التقدير بالمالاق فاجاز ان لم يكن صحيحا فهو قبيحا فافترق  
وعن النور مؤثر ان الرواية مقبولة عندهم فينها ان الشايع عند  
وان الخالف من باب الوسيلة وان العالي العلي مبرور واما العلل بها الظاهر  
بين الامتناع مشتمل من الاثر وعموم الرواية انتهى باختصاصه ثم ايضا وقع ابرم  
انه مخالف لابن حزم وفيه لم يرد محض لولا انه بمنزلة من القبول لضر  
به عوض الجبار وقد اختلف طائفة الامتصاص في ذلك فالشيخ في بيان  
لا بأس ان يبيع درهم بدراهم ويشترط موصفا غصنام او غير ذلك من الاشياء  
ومقتضى الامتناع في خصوص المشتري في الشرط ولا المشروط فيه لانه  
اطلق الدرهم وهو في الرواية مقبولة والظن ان غصنام التقدير مطلق والتقدير  
في هذا مذهب وقيل لا بأس بالاشياء ينبغي ان يتبع في ذلك عدم البيع ومن شرط  
الصانع ان يبيع ما يملك من البيع الى غير بناء على عدم الربا عموم العقول والمواظبات  
وقد نسب اليه الامتناع ما عبر به في الرواية كالمحققين في الرواية في هذا  
والاشياء وغيرها وهذا بناء منهم على ان الامتناع في البيع وان شيئا  
الحاتم في جعلت شرعا في البيع لا البيع شرط فيها او لا عدم الفرق بين الاثنين  
وقال في الرواية في جواب البناء ورواهم بدراهم ويقتضي عليه ما نسب  
عليه بالاشياء اربا او الشوط ليس جزء من العوضين او لا من اجزاء  
مقتضى من شأن الاستلزامه المحجاة في العوض انتهى وظاهر عموم التعاليم لعل  
نظرها الى ان في النسخ في الاشياء نسب بغير نقول بالتقدير في الشرط  
اعين التقدير لما راي بين مودد الرواية وبغيره فلا ينسوي الى البيع وقع في الرواية











































































سأعرف في العرف قال المصنف والمخاسبه به فربما عليه ان المتيقن في العقد  
استحبه جواز المخاسبه في عقد وقال في كثر خازن قطعاً وهو ان جزمه انما يقع  
والشرح وذلك والكفاية قالوا انما استيفاء دون دين قبل الفرقه  
ورود العقد عليه فلا يقصر عن الواجب الملقى المتيقن ثم حظير قبل المتيقن فلا يتو  
لزم بيع الدين بالدين باعتبار يقين مورد العقد حال بالدين في المتيقن  
هو انما لم يلزم يقينه بعد العقد في تحققه بيقين اونه هو المتيقن الذي هو في يده  
للعقد ولا يتوجب ايقينه لزوم المعايضه على من السلم قبل قبضه وهو انما يكون  
من قبضه فان مثله هذا الخياط استيفاء لا معاً وضعت الفرقه من الدين في  
قوله استيفاء وتبين في مقابلته العيون وهو الخياط الذي انشغل به الدين  
فانه انشغل قبل القبض بالدين والمراحم من قواهم فان مثل هذا الخياط استيفاء  
يقضي المرتبه الثانيه بعد وقوع المعايضه في المرتبه الاولى انما يقضي في وقت  
وقوع المراه من استيفاء ليس بمتيقنه الوفاء اذ هو في انشغل بل المراه في قبضه  
البيع الذي هو من العقد فان ما في الذمة متيقنه ولا يمتنع في انما هو  
بمتيقنه في النجاسه مع ثمنها فما جفوا او وصفا اما لو كان في الذمة والتم  
فيها وقع الثمن انما يقضي وانما في العقد انتهى قلت المراه في وقت وقوع الثمن  
انما هو بين الحق والفرح بالرضا المتعقب للعقد والمقارن له وانما  
لان قارن زمان التخصيص للملكية انما في من استيفاء استيفاء الثمن  
التميز بل هو بيع الدين في الدين لا انما في من استيفاء في وقت وقوع الثمن  
على الفرع انما يكون بعد تمام العقد ولا بد من ثبوت استيفاء انما في زماناً  
وعقلياً لم يتوجب ذلك والفرع من وقوع الثمن في وقت وقوع الثمن في وقت  
والدين في مقابلته مختلفهما او احدهما ناه لا ينافي في ذلك في الزمان بل لا بد  
من استيفاء ومنه في وقت وقوع المعايضه ثم ان في ذلك في وقت وقوع المعايضه في وقت

من قبضه  
في وقت وقوع الثمن

حينئذ وصفا وقع الثمن انما يقضي بالثمن انما يقضي بالثمن انما يقضي بالثمن  
بالسنة الى ما نحن فيه لا بد من سقوط بالرضا من قبضه متعلقه بالثمن لان يضاف ذلك  
في ذلك في الخالف في الوصف نعم بالسنة الى الثمن انما يقضي في ثابته فيه  
وان كان الاقوى ما اذا تعلق في فيه وفي كثره من قبضه في خلاف في الوصف  
ولعله يريد به الذي يختلف البتة حسب ما يشترط مع صدق على الثمن في وقت وقوع  
المخاسبه مع عدم ذلك في باب العرف عرفاً من يد منه فيكون بيع دين بدين  
قال الميراث بوقع ذلك على وجه الصالح ونحوه انتهى وفيه انذار بما في ذلك  
المذكور في باب العرف هو ما كان متوجهاً في ولا كلام في ثبوت في البيع في خلاف  
فانما فيه فانه انما استيفاء ديناً بالعقد فهو ما في الاصل فلا يشمله اسم الذي  
تظهر الفرق بين المقامين ثم ان هذا كذا طوله انما يشترط المخاسبه في العقد  
ينبغي اشتراط كون الثمن نفس الدين وجعله هو المقابل بنفسه فانه على  
التقدير يكون من بيع الدين في البيع وهو انما يقضي انما يشترط ذلك  
في العقد بغيره في التفسير الى انما او جعل الثمن الحق واخذت المخاسبه  
شرطاً في العقد بحولان فان الشرط امر خارج والبيع توجه الى العقد فلا يمتنع  
مردود في بيع الدين في البيع على ذلك المتقدير ممنوع وجزم كلامه  
على بعد ذلك المقصود بشرط بطلان بيع دين بدين في قولنا بالحق  
خبرته وموافق في حاشي القدر على عدم صدق الشرح في خلاف  
عند كثره في الشك في ذلك في الاكثر وفي الزمان في ذلك في  
وفي ثبوت في المنع والمحجة فيه انه بيع دين بدين منهي عنه انما يكون مسلم فيه  
ديناً في الفهم ودعوى ان الدين خارج عما في ديناً قبل العقد ولا يشمل  
ما كان ديناً به بالمطابق في دعوى بيع المؤجلين بالعقد تحت يد سكا  
ما كان في المشبهه فيه عندهم وظاهرهم الاجماع على ان ما نحن فيه من بيع دين

حينئذ







وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ يَوْمُ الْمَعْرِفَةِ  
فَإِذَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ بَحْرٌ مِثْلَ  
وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ يَوْمُ الْمَعْرِفَةِ

واشترى البع مالاً























في ذلك كله الامن بعضه من فدية من قاضي فقلت وربما يعطى صبارا وسبيل  
 في المقام قال في المقام قال وانما لا بد ان يبيع السلف في السلف في المقام  
 حلال الاجل او قبله يبيع ما اتاهه بالكره في البيع الذي اتاهه لم يجر وان  
 يبيع عن ذلك جاز ان يبيع وقد جوز الشهيد ان والفاسطه مثل البيع على  
 قبل الاجل وهذا من بيعه بناء على المصلح اصل لا نوع والظاهر ان مع خاد  
 وفوقه ووجه التمسك بالاصل وان التمسك بالاصل في الدال على المنع مقتضى  
 على البيع واشترط العقد على التسليم متحققه مع انحلال ما تقدم فلا  
 يتفاوت الحال بين جعلها شرط في التسليم فالبائع وعلمه في حال بيعه من  
 فدية من تاجر مسدد كانه حق مالي فيجوز بيعه ولا ينافي عدم استحقاق المشتري  
 له لم يلق عدم الاستحقاق بالمطالبة دون الملكية فالحق حاصله وان لم  
 يجر قبل الاجل المطالبة والقدر على التسليم المشروط في صحة المعاملة  
 في بيعها لا حين اجراء العقد لمعالمه في البيع لا ينافي الغاية العقد  
 حصل بها والقدر من تسليمها حين المعاملة لم يجر في البيع من اصله وذلك  
 معلوم الفاسطه وقوله ان الاجزاء للمفوض بل الاجزاء انما هي لفظة قال  
 لا خلاف في المثل الاجزاء وفيه قد يقع بالعرف بين ما نحن فيه وبين بيع العاين  
 الغايه وباب السلم فان القدر على التسليم فيما نحن فيه غير موثوق به في البيع  
 بالاجل لان التسليم قبل العرف فلا يفعل فاذ في ذلك المعامله فان قيل  
 لا يبيع وهو قد رجع على فعل نفسه خلافاً لما نحن فيه ويتحقق بيع الدين في  
 بيع الفاسطه فانه استحقاقا ما نحن فيه مع القبول يجوز له ما يبيع مع القبول  
 فلو لم يلق الاجزاء والواجب ان التسليم في التمسك ما معلوم في البيع  
 فبين التسليم والمحل او لا بشرط في العين متحققه في غير تسليمها  
 لا يفرق بين ذلك من غير فرق بين التسليم والمحل في البيع فليس هو

في ذلك كله الامن بعضه من فدية من قاضي فقلت وربما يعطى صبارا وسبيل  
 في المقام قال في المقام قال وانما لا بد ان يبيع السلف في السلف في المقام  
 حلال الاجل او قبله يبيع ما اتاهه بالكره في البيع الذي اتاهه لم يجر وان  
 يبيع عن ذلك جاز ان يبيع وقد جوز الشهيد ان والفاسطه مثل البيع على  
 قبل الاجل وهذا من بيعه بناء على المصلح اصل لا نوع والظاهر ان مع خاد  
 وفوقه ووجه التمسك بالاصل وان التمسك بالاصل في الدال على المنع مقتضى  
 على البيع واشترط العقد على التسليم متحققه مع انحلال ما تقدم فلا  
 يتفاوت الحال بين جعلها شرط في التسليم فالبائع وعلمه في حال بيعه من  
 فدية من تاجر مسدد كانه حق مالي فيجوز بيعه ولا ينافي عدم استحقاق المشتري  
 له لم يلق عدم الاستحقاق بالمطالبة دون الملكية فالحق حاصله وان لم  
 يجر قبل الاجل المطالبة والقدر على التسليم المشروط في صحة المعاملة  
 في بيعها لا حين اجراء العقد لمعالمه في البيع لا ينافي الغاية العقد  
 حصل بها والقدر من تسليمها حين المعاملة لم يجر في البيع من اصله وذلك  
 معلوم الفاسطه وقوله ان الاجزاء للمفوض بل الاجزاء انما هي لفظة قال  
 لا خلاف في المثل الاجزاء وفيه قد يقع بالعرف بين ما نحن فيه وبين بيع العاين  
 الغايه وباب السلم فان القدر على التسليم فيما نحن فيه غير موثوق به في البيع  
 بالاجل لان التسليم قبل العرف فلا يفعل فاذ في ذلك المعامله فان قيل  
 لا يبيع وهو قد رجع على فعل نفسه خلافاً لما نحن فيه ويتحقق بيع الدين في  
 بيع الفاسطه فانه استحقاقا ما نحن فيه مع القبول يجوز له ما يبيع مع القبول  
 فلو لم يلق الاجزاء والواجب ان التسليم في التمسك ما معلوم في البيع  
 فبين التسليم والمحل او لا بشرط في العين متحققه في غير تسليمها  
 لا يفرق بين ذلك من غير فرق بين التسليم والمحل في البيع فليس هو



يكون له خيار من جنس من جنس الشوط ومنه قد اشاع حيث يكون جاعلا هذا  
 طه في بيع قبل القبض وقابله بعد فان كان بعد القبض فلا كلام فيه وقد  
 اتفادون فان قبله فاما هذه المسئلة جزئية من جنسيات بيع المبيع  
 وهي ان لا تولى هذا الدرهم في خصوص المكيل والموزون على ما هو عليه وتولى  
 وتناك في الطعام وقد مضى ما ادبا على بيع كذا كذا ههنا وقد بين في السابق  
 اذا كانت الزيادة في باب السلم والبيع على من هو عليه وان كان في عقد الحكر  
 بيع السلم فيه قبل قبضه مطم ولا يملك الا من المكيل والموزون غالبا او  
 بالتوازي المانعة من بيع المبيع قبل قبضه مطم مع ما لها من الدخلة في  
 في دليل كراهته وفيه نظر كراهته في المقام على خصوص الطعام وفي قوله  
 من قبل المثل كراهته وفي المكيل والموزون واختار ان هذه المسئلة من  
 البيع قبل القبض وان القابل بالتخيير ههنا لا يلزم التخيير بل هو القابل  
 هناك لا يلزم القول بها ههنا وهذا المستند من ان القابل في  
 ضعيف ووجه الثغرة في ما عليه قايما باعتبار هذه المسئلة خصوصاً  
 من ان يكون البيع على من هو عليه او غير ذلك وهو عيب في روايات الدار  
 كما انه موافق للسؤال او خاصة بخصوص البيع على من هو عليه ان يكون سداً  
 والسلم في الروايات مورد ولا خصوصاً او في سداً هو موافق لمتقواعد فقهاء  
 في خصوص المقام على المتيقن كما انقول انما مستند في بيعه ههنا  
 ههنا وقابله في المسئلة بذلك ومذهبنا ان روايات البيع قبل القبض  
 لا تماثل انما هو البيع على غير من هو عليه وفيه ان التخيير في ان القابل  
 والمنع وليس فيها لغيره ليشوي بوجه من الوجوه مع ان رواياتنا في  
 عرفنا اتحاد المسئلة فان القابل في ما يقع ههنا او المنع ههنا  
 والقاضي ووجه في رواية ههنا وبوجه ههنا ان القابل في

والجواب

والجواب قالوا به ههنا ثم نقل عن الصالح القول بالمنع ههنا في البيع على من هو  
 عليه ونقل الى جامع عليه ههنا ان الحق القول بالخيار في ما يقع ههنا في  
 الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض على كل حال الا ان يكون مضافاً فان قلت ان القول  
 بالخيار ههنا نسبة الشهيد الى الاكثر ههنا ان نقلنا الشهرة على الجواز فقلت  
 هي جهة المتأخرين وهي منقولة على الجواز في المقامين ما ان اكثر الفقهاء المنع في  
 المقامين وقد بين في الشهيد ههنا القول بالخيار على ما في كثير من الأصحاب  
 في اتحاد المسئلة ما في روايات ذلك الباب من جواز البيع مع التولية  
 القاضي بغيره من الزيادة التي منعت منها روايات هذا الباب ويرشد الى ان  
 تولى الخبير في مسألة وليه على ذلك انما حكم في الجواز لا سيما بالذات ههنا في المكيل  
 والموزون مطم سواء كان البيع على من هو عليه او على غيره مع ان روايات هذا  
 الباب الصحيحة مرعية في جواز بيع الطعام فضلاً عن غيره على من هو عليه قبل  
 القبض دون كراهته ولا سند في ذلك الى طلاق التفسير لما بعد في ذلك  
 الباب يدفعه اولاً انه كان ينبغي عدم التخصيص على خصوص المكيل والموزون  
 وثانياً ان هذه النصوص خاصة هي مقدمة على ذلك في موارد ههنا في  
 البيع على من هو عليه خاصة وجعل مستند الكراهة المنع في ادلتها فبقي فيها  
 شبهة الخلاف او فائدة الربا في النصوص او في وجه شبهة الاجماع المذكور  
 الا في الاطلاق الذي اشترطنا اليه فيه فالانقياد في ظاهره ان الكراهة تمنع البيع  
 مع الزيادة بين الثمنين وعدمها واجتماع المنع وشبهه الربا انما هي ادلة  
 مع انه لا جعل في مسئلة واحدة وضم اداة الجواز ههنا الى دالة  
 الجواز فيقوى والتاخيير ما عني فيه على اداة التخيير ولا انقضى القول بالخيار  
 فضلاً عن ان يكون هو من هو من هو لا سيما ان القابل بالمنع في ادلة  
 بين الثمنين الزيادة مع انما من زيادة وكان البيع على من هو عليه منسوب















[illegible]



العقدان الخارج من ذم الع بنية لا وال بقوة جانية باسناد من المفسد  
 دعواه تبينه ولاخرى نافية ولاشك في مقدم وفي مع صدق في وقت لا في  
 ضبطنا خاتمة من العقد في الاذن ومنعنا عنهم حصول الاقضاء في  
 حوزنا لظن ان الترحيب للجانب الاخر لان ذلك لا يضبط الجوارح  
 ولو كان الوكيلين ونحو ذلك انتهى دعوا لفقهاء من ان في ذمة المشتري  
 وكذا لخصنا في كون ذلك على وجه مفسد للعقد بان لا يكون انقضاء  
 وهو الذي يثبت المشتري له على وجه صحيح بان يكون البايع متبعضا من البايع  
 ببيع البايع والذي يقرر في حق بيع الخبز وعقد وشره في قول البايع  
 فجميعا الجانب العقد وسيل الغرض من هذه المسئلة والمسئلة السابقة  
 حكما بالعقود هنا والفقهاء هنا وقد في ان الحكم بالعقود هنا  
 بخلاف ذلك المقام وفيه نظر وفي مع صدق في عقد هنا في نظر في  
 الضمير مع ربح اصل عدم حصول القبض الا ان يقر بربحها فيحصل العقد  
 وهو المفسد لا ضار به في القبض لا غنى عن كون البايع بالقبض  
 بنا القبض لا ضار به كما في عقد كسما في عقد البايع في غير ما ذكرناه  
 في عقد البايع لا ضار به من هذا الموضع ثم قال في ذلك في مسألة في  
 البايع اذ هو من يتبوء كقضاياها اذ دخاله في العقد وبقوله في عقد البايع  
 راحة بانها وقع في قبول قوله في القبض ما لم يمتد في البايع  
 على ما قلنا من عدم بقاء قوله في اذ مع ان في عقد البايع في اذ  
 كونه في البايع على ابقاء البايع من المشتري لان في عقد البايع في  
 في دعوى المشتري فلا اعترا في عدم القبض في قوله في عقد البايع في  
 المشتري في البايع وبسط ان المشتري لا يقر في عقد البايع في  
 البيع ولا يفي في البايع وهي مسئلة على ان في عقد البايع في

غير مقبولة في الثاني والمسئلة موضع الشك والعل عدم قبوله بقوله  
 في الرد وجب ان يثبت ما ذكر من الاصل بان المشتري لا يقر في البايع  
 البايع في ذمته لدعواه في البيع هو ملك ولا اصل العقد وقوله في عقد البايع  
 الى دعواه والظن ان محل العقد مع البايع في العقد فاعرف انما هو في ملكه  
 له على وجه بطلان ذلك في قوله فضا فضا في العقد ان اصل العقد انما يفسد على  
 له عند العقد وانما يجوز بالاستحسان وهو لا يفسد في العقد نعم بالنسبة الى البايع  
 يتم ذلك لان الاستحسان يفي سلبا عن العارض فلا يفسد في العقد انما هو في  
 واقا يتوالت في حيث هو ليس محل كلام انما الكلام في ثبوت المدعى في  
 هذه المباحث تجري منها في الفرق قال المصنف وبالنسبة الى الاخبار والتمسك  
 احراز ذلك من اقسامه بالنسبة الى الاجل فاعرف ان عقد البايع وبالنسبة الى البايع  
 فاعرف ان الشك وان لا يفسد في البيع فكذلك في البيع وقام في العقد فاعرف  
 البايع في العقد في ثلاثين راسا المتعذر في ذلك فاعرف ان العقد او ان في  
 كان في العلم ان الشك هنا قال لانه فان يخبر به لا يجعل مورد القصد في  
 وعدمه او جعل مورد القصد في العقد فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف  
 على الوجه وان في الموضع في التواضع في ان العقد ليس في العقد في  
 عن المسارحة ولا يفسد في البيع فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف  
 الا ان يريد ان يكون في العقد فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف  
 في رابع الاشارة والفقهاء في هذا في الاقسام في البيع وهو في  
 عليه بنية والمنفصل عليه باحد في المقصد فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف  
 في رابع في العقد فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف  
 في رابع في العقد فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف  
 في رابع في العقد فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف  
 في رابع في العقد فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف  
 في رابع في العقد فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف ان العقد في المراجعة فاعرف







نفسه

五

[illegible]























۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فبما انما الكذب في اقل التراء استوحا لان الكذب مع تحقق التراء بالنسبة  
 الى التراء او الوصف او الموصوف حتى قلنا ما نختار المصلحة فبعد وان هذا  
 الصورة ليست في المصلحة المستتب فيها بغير المناط او الاولوية قال المصنف  
 والتمن له وللدلالة لا يجرى كما في وقوع وقوعه والخروج وغيرها وعوضي على الدال  
 جامل بغير ان هذا الانطباع اذ مع علمه لا يثبت لجره لانه قد يضع حق عليه  
 له وفما يباه مع علمه لعدم لزوم العوض واحتمال التزم مع علمه بعد عدم  
 ذلك عن التزم المدفوع بالبيع القاسم مع العلم بالقاسم هو بالحقيقة لا بغير  
 فلا يجرى لغيره على ان لا يجرى لازمة مع ولودارت غار وقع عليه التراضي بان  
 ان يجرى في الاجرى وهذا هو الاصل الاستباغي فيه لانه لم يقع التراضي على  
 مقين حبيبون. فاما مطلقا لا يند من حقه وانما وقع على مجهول فيكون او  
 لم يقع توافق فيه فاما لزم الاجرى مع المساواة والمقتضا فخطا ما لا يجرى فلا يجرى  
 بعد وان لا يجرى لغيره المثل السوفيه مع النظر في التزم واما لا يجرى في  
 فاما التزم السوفيه فيعتبر سقيا كان بالظن في القصد والفاعل والمفعول  
 او الزمان وغيرهما فالجواب ما ذهب اليه في التزم في التراضي ونقلا عن  
 الشيخ الفقيهين ابي عبد الله التاجر له به واستدعائه الدال ذلك منه فكلوا  
 بالمال الدال ان اريد في قول بخلافه في الثاني ومشتد على الاول صحة  
 مما يصرح عليه عبد الله من قول في رجل قال لرجل يعزوني هذا جبة وراهم  
 فاستأجروا له فقال ليس به يابس وصحيفة في راق عزيم قال قلت له رجل يعزوني  
 استأجروا له فقال ارزوت على لمارك فاحملات فقال لا يابس رواه في رواية  
 جعفر بن محمد قال في رجل قال لرجل يعزوني هذا جبة وراهم فقال ليس به يابس  
 جباله لعل السوق وقد قدموا عليهم فتمدوا بقلوبهم وبعوا ذلك في  
 انهم بذلك وبعوا بغيرهم راحة في الثاني من المبالغة في هذا



1875

[illegible]







وہی ہے جس نے یہ کتاب لکھی ہے  
اس کی مدد سے تم کو علم حاصل ہوگا  
اور تم کو اللہ کی رضا حاصل ہوگی

عندهم حتى على تقدير احتياج فان سئل الخالف انما يقال انما يقال انما يقال  
واحال الوضع التوكيدي بعيد مضافا الى ذلك لا يخفى على المتأمل والمحقق  
والعالم العقيد وغير الاسلام والمحقق الثاني مع تباينه ومن اشتهاه  
المبنية بمعنى من حيثية سلمنا ذلك فلهذا لا بد من توضيح في تحمل على البناء منه  
وبعض وجه الثاني بان المواضع على حد المراجعة للتقابل فكما انتمضت المراجعة  
المعنى الثاني فكذا المواضع للتقابل وهو ضعيف لا يتفادى التباديل وبعض  
حكمه بالقسمة فتكافؤ الاحتمالات والزموم المحال في الترتيب الاول فالمتن والجماع  
التوكيدي وهو لا يعجز برأى المال التوكيدي جاز التوكيدي في هذا معنى وفي  
بان القواعد بمعنى آخر ثم ان جعل صيغتها اوليت وراية فاعلم ان القواعد  
العقود والالتزام وضع خامر ولقاعك ان العقود مداهما على المتكلم  
وتأثيرها متوقع على امر ينبغي القول برأيتها واضعت اذ بان في صفت حيث  
وعلمت لان يدعى الاجماع على خصوص ذلك فالقاعدة كذا في التوكيدي او يقال ان  
حيث ذلك عند الاحتياط ككشف عن كذا او انه لا يقيد في القواعد العقود التوكيدي  
وهو الصحيح وفيه بحث ومع حيلها ما عرفت في القواعد وقبائلها على المعنى التوكيدي  
تجمل في عدم التوكيدي في عدم الفرق به كقولنا ان توكيديا او غير توكيديا على خلاف  
القاعدة التوكيديا على المتكلم وهو الباع انما يظهر من قوله في قوله لا يقع على  
اختصاص التوكيدي بالبيع فاذ يفرض حالها بان يكون على غير القاعدة في  
اولا او يدعى ان القواعد التوكيدي موضوعها لما كان العقد التوكيديا او غير  
كذلك المقام وعين ينزل على ذلك لان المقام مقام البيع وهذا هو وجهها  
ينبغي حيلها في المجلس وخيار المحبوس في الشفعة او جها في بيان  
على تباينها وصلحها انا او عقدها مستقلا او غير ذلك وانظر في قوله في قوله  
فلا يصح الاول فان تفرجها فيها والارحمت في التوكيدي لا القواعد التوكيدي

100







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء والطلاب  
والله اعلم بالصواب

[illegible]







من ذلك ما ذكرناه من الأثر في ذلك وهو أن من علمت من غير  
 الطائفة حكم جميع جموع المتأخرين بالكرهية لا باعتبار أن الأصل في  
 بالكرهية أو من المتأخرين والمستحق للكرهية لقوله الخلفاء بحكمه أن  
 من حيث غلبة التبعيض في الضاد حبه وبالكرهية في أخبار الذين عرفوا به  
 حيث العسفة ثم الثاني التقدير بالكيل والوزن فلا يجري إلا في غير كبد  
 أو لوزونين أو مختلفين سواء كانا متجانسين أو غير متجانسين معدلين  
 أو غير معدلين أو مختلفين فقد لا ينسب إلا في الملتقى الحيز بالحقبة  
 أن يتبين وغيره وهذا هو المسمى بين الأئمة بأنه مقتضى مقوله بالكرهية  
 مستفاد عليه في بعض النسخ وخالف في ذلك بالنسبة إلى المتجانسين غير المعدلين  
 نسبة المصيد والنجس في يرد وسدور ويزنه مع المثال والنفاصل  
 وقد حكى المنع لبقه على نسبة عقيل وابن عبيد وعبدان في هذا في هذا  
 الجماعة في الأصل المعدولين بالمعنى المصطلح أو بعدان يكون من المعدولين  
 عن استوحاد المعدولين وتبنيهم بدل التباين أو يكون في المعدولين  
 بالمعدولين في كماله مثال ولا يخفى من المساواة لعدم التعارض بينهما فيكون  
 من اعتبار ومن هذا أن المحقق في حق أو بيان معدولين لا يتوجب التوبة في ذلك  
 وفي النسبة من وقار بالمعدولين مع غير المعدولين بالمعنى المصطلح  
 وغيره قال في حق ونفاصل المعدولين من نسبة المعدولين في ذلك المعدولين  
 في ذلك في باب المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً والمعدولين في ذلك  
 في المسئلة الثانية وهي بوجوب الربا في المعدولين ووجوبه في المعدولين  
 في باب المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً والمعدولين في ذلك  
 الجماعة في باب المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً والمعدولين في ذلك  
 دون المعدولين عرفاً وجهه أنه في ذلك في باب المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً

المتجانسين

المتجانسين المعدولين وهو يتوقف الربا فيهما على كمال المكابدة والموزونين  
 وأنه من حيث الربا في المعدولين والمعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً والمعدولين في ذلك  
 غير المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً والمعدولين في ذلك المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً  
 من حيث غلبة التبعيض في الضاد حبه وبالكرهية في أخبار الذين عرفوا به حيث العسفة ثم الثاني  
 التقدير بالكيل والوزن فلا يجري إلا في غير كبد أو لوزونين أو مختلفين سواء كانا متجانسين  
 أو غير معدلين أو مختلفين فقد لا ينسب إلا في الملتقى الحيز بالحقبة أن يتبين وغيره وهذا هو  
 المسمى بين الأئمة بأنه مقتضى مقوله بالكرهية مستفاد عليه في بعض النسخ وخالف في ذلك  
 بالنسبة إلى المتجانسين غير المعدلين نسبة المصيد والنجس في يرد وسدور ويزنه مع المثال  
 والنفاصل وقد حكى المنع لبقه على نسبة عقيل وابن عبيد وعبدان في هذا في هذا الجماعة  
 في الأصل المعدولين بالمعنى المصطلح أو بعدان يكون من المعدولين عن استوحاد المعدولين  
 وتبنيهم بدل التباين أو يكون في المعدولين بالمعدولين في كماله مثال ولا يخفى من  
 المساواة لعدم التعارض بينهما فيكون من المعدولين في ذلك المعدولين من أن يباع بالمعدولين  
 عرفاً والمعدولين في ذلك المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً والمعدولين في ذلك  
 في المسئلة الثانية وهي بوجوب الربا في المعدولين ووجوبه في المعدولين في باب المعدولين  
 من أن يباع بالمعدولين عرفاً والمعدولين في ذلك المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً  
 الجماعة في باب المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً والمعدولين في ذلك المعدولين من أن يباع بالمعدولين عرفاً



في الأولى وهما نقل الع في لف الأفاع على جواز بيع النون  
إذا العام حجة في الثاني بعد التخصيص لا يفعله منها الثالثة  
استصحابا على حفظ الكرامة إذا انكره فندست استصحابا  
في التحريم في جبال الربا مع مرد في الاختيار على الأبد  
ولا يكره إلا الحزم في ثابته فيما بعد بغيره فما استر  
عن المقد ونسبها صفت من الزيادة النسبة مع  
المكان واستصحابا زيادة فالوجه أن زيارات تمت  
بين خلاف في المقد النسبة فحكمة على مقتضى دين  
في باب المقد بامسك والورث من وجه من آية مع آية  
منه نسبة في المقام ليس من حيثية الزيارات بقول  
المرشد فإلى العرف فلا ينشأ في ما ذكر على ص  
نسب في المقام ما أحد المقد من مقدم  
مستكم هذه الأحبار على العلم المستعمل  
المقام من تقدم من أدلة المستعمل من حيثية  
الخلاص وحماها العقول المتأخر من هذا التفتية قال  
أبو محمد الكبة خبر سعد بن عبد الرحمن عن أبيه  
الفتية قال سئلت أبا عبد الله ثم عن أبيه عن أبيه  
سعد بن سعيد فقال نعم إنك إذا سئلت أبا عبد الله  
أو غيره ثم أمرت فخطت على الشيء بعبد الله في غير ما هو  
براه العامة ولا يقدح في ذلك الفقيه فزيد هذا الحديث لا يكره  
في المقام المستعمل والتمسك باللام الصدوق لا يكره في المقام  
ثم عن النسبة في محجوز من زيادة الفقيه عن أبيه في المقام

أحمد

[illegible]

مفتاح







[illegible]

وَمِنْهُمْ

وكيف ما كان فانه يجب على الخاف وروى الى فالكه ان فيه الى ورتنه مع بيعه مع العلم  
بالخرم ومعاومته القدر ونحو وجد العين لم تلتفت كانت صحتها لم تلتفت تواد  
واحدا مانع عدم معاومته القدر الصالح بما يرضى عالم الغائب انما انما يصلي بعمله  
انما انما مع احوال الكفا. بدفع ما يقع يقابل القسا الشقا ونحو كثره انما انما لم يرضى ما عمله  
رفع اليه الخلق حصل الجهل المحض بقله والا فانما يقابل على الخلد ان علمه وزيادته او نقصانه  
انما انما مانع جهل الضابط والاسير منه فان كانت القدر معاوما ويزيل نفسه عنه  
فانما انما كانت معاوما ولو في اجزاء وتخلط بالماله فانه من سواه راوينا الامم اعلم  
او انما انما نقص عنه وبعض خثاره ووجب حفظه في المقامات ووجب العلم في كثره في الشا  
بما اذا اراد على العمل خواتم النصف بالرايد ورتبا احوالها او انقصه في غيره  
خاتمة ما في ذلك في غير المعام بفساد انما فيه مقابيل القدر وهو القن بالقدر  
ملق بالعلم فيها او غير الملحق بها او في قول روى الثاني وهو وان جهل الساب والخذ  
ولما انما انما باله فظم مراد بالان الى حلية الدعاوه اعلم في المقام مع والمقام مفا  
حاجة القن لا سيما اعلم منها الامور انما قيل بلعلمه انما اعتبارا ان سببا انما انما هو  
شبه سواه جهل ما به في مقامه وقد مر في مائة من الامور في المقام لا في المقام بل في المقام  
علا ما انما من العاد روى في العوام الخلق بلعلمه انما انما في المقام بلعلمه انما انما هو في قوله  
نعم من ذلك انما انما على القول بالجهل الخرجه عند المعاونه يجب على الفرد  
في ذلك انما انما على القول بالعدم فالعدم هنا او في الوجه الاول في المقام بلعلمه انما انما هو في قوله  
فمع العلم بالخرجا مانع جهل جهلا بسيطا خيرا يستلزم بالعلم لا انما انما هو في قوله  
وتقليد وغيرهما مع معلوم الخطا مانع العدول عن قن فاذ لا لا فيه على جميع الامور  
او انما انما انما او القن بالعدم والعدم هو انما انما انما انما من الخلق  
انما انما مع العلم بالعلم وليس له انما انما القدر على العلم مع العلم انما انما انما انما  
حفظه بما روى او انما في نفسه حتى علم ان ذلك حرام انما انما انما انما انما























































[illegible][illegible]



1891

لو اكتشف عن العرف هو همهم اعرف بما لا يغاثر بغيره ان العرف لا يصح بناوخي  
وهو غير بعيد عما مر به اقبه مما مر من الاحتجاب وربما ادعى ان الاجتماع منقول عليه  
ولا ينافي ذلك الصحيح المنقح لخصومه في الخطا فانما لا يابح حصوله بما دونها  
وتوقف الخطوط به غير المتأخرين لعدم ظهور السند لها عرفا والتبادر في التفرق  
الافراق العقد به ونحوه عدم حمل السلب في مقام التحقيق وان جاز توسعا  
ثوبل للتعليل للتعليل من زوال العدم بالانزاع اسبقا لانفراقه ولو خطوه  
لنبيها على الفرد الاخرى وان انك كان في المطالب فان الاصل عدم النقل  
وبينه على حديث الخطا حيث ان الخطا جمع خطوه واقله ثلاث وعقد  
فقد التفرق حدتها مما فاته فلا يهرب عليها الحكم بالانزاع في الواحد  
وهم لا يقولون به والصحيح المنطوق على التعليل بالرضاء لا سيما ان الخطوط  
فلا يخطى ما فاته والمراد بالخطوط الخطوط المتناهية في الزمان فيكون  
ثم علم ان المراد بالافراق ما ذكر في الروايات ولاحظ الاحتجاب بالافراق الخارج  
بعد العقد والافتراق على خصوص التماسين وهو بطلان المراد بالتفرق تفرق  
الملك لا بقاءه فلو بناها على جميعها ومستفاد من اقلها ما شابهت من بعض  
الاجزاء فحصلت فزجة عظم مع بقاء راسها على حالها فاحتمار باق ولو قرب  
احدهما من صاحبه بمقدار بعد الاخر فبعد المسافة تاخر فحصل بعد تفرق  
ولا يفر ذلك ولو تفرق بعد القول في العقد فجميعا قبل انما حكم بعدم التفرق  
على شكل ولو كان وكلا في الاجباب والقبول وبعد بقاء الاجباب ثوبل بالملك  
القبول حصل به بالملك ولو كانت بينهما خاصية وقت العقد فزجة مادها  
من بعد ثوبل احدهما عن احدهما وجه التبعد لا الذي هو ان التفرق في التفرق  
بالتفرق حصل التفرق ولو استطاع مكان العقد لخصومه في التفرق فحصل  
قدما بعد التمام الى بعض المسافة دون الاخر حصل بالافراق ولو كان خطا







لوجود الدليل في الأول دون الثاني مع ان الاصل الاستصحاب لا يثبت في  
 شئ الثاني فتم والجواب على احد الامرين من البقاء في المجلس والفرق في وجه خارج  
 على الفرض على امسك ولو كرس احدهما على المفارقة فان كرس الآخر على المقابلة  
 في اختيار ان تكونها مكرهان ولا احتمال بقاءهما وانما هما مكرهان بقاءا جبارا للكون  
 دون الباقي وكذا لو كرس احدهما فمفارقة الآخر اختيار او مبني الوجود على ان شرط الزوم  
 ثفرهما المستند اختيارهما او اختيار احدهما مطلق وفي حق المختار خلاصه ومثله لا  
 وهو الاقوى ان الباد من النص بالمفهوم من القليل بالرفقانهما في التخيير  
 الاجزاء المقول وثان السك في السقط بقض البقاء مشكلا لا يبدل وهو اختيار  
 والتغير والتحرير وكثير القوائد ولتت هنا وفيه ما هو في ذلك من التغير والتحرير  
 ومثل عند الثالث محتمل الثاني وهو مطلق واوجاهه في هذا القول للكون  
 في غير ما ينافي بالتحصيل في ذاته بعد رد مبينة بعض سقوط البقاء من معانها  
 المفارقة باختيار احدهما وعدم توقف الاختراق على ترسيمها ومفارقة القاعدة استوف  
 بالفرق عند استلزامه بالاصل لا اصل لزوم العقد والمقليل باليد بضعف  
 ما سبق ودر بقاء هذا في خلافه برباطات شئ بالامر ثم اعطى البيت البيه انجيل انما  
 منى على الفرض لثمة وقد يوجب التحصيل بان مفارقة المختار امانة لا لزوم العقد  
 فيسقط بقاءه وارتبط بالامر في بعض الاختيار فاختار احد في الامتناع وسكت الآخر  
 فان قيل ان التبان فقط وضعف بمجاورة الملامح شئ ما يثبت في الاختراق منها  
 ذلك لانه لا يقبل البعض بخلاف الاول او ثمة <sup>بعض</sup> لاجل وجه عدمه في قوله عن  
 المجلس فادام لكونه ملامح لا يصدق شرعا فلا يسقط اختياره ان في جند الفارق  
 فقط خلافا للقول في التحرير ووجه الفرق بينه وبين الثاني ان المجلس هنا مبني على  
 الثاني دون الاول فانه انما اجوب بمفارقة المجلس وعدم الاختيار معها فيسقط  
 حكمها الثاني فيكون ما اوله في المجلس مختار بينهما في نظر المحققين لا يجوز

البقاء المنوع في الاختيار وفي الاقضية من المسئلة على جبار الاول وان عدل  
 واقطار الباقي الى الموثوق وان لا يفتراق شئ او عدل في فعله على جبار  
 الاول وان لا يثبت الباقي بسقط الاستفصال المفارقة وعلى القول بالبقاء ولا  
 وثبت الاختراق لا يسقط اختياره لانه لم يفعل شيئا وان قلنا بعد مبينة الاختراق  
 والعدم ليس بعلل فتم وان قلنا انه مملوك فقط لاجل فان علمه وان جبره  
 الا علم الشريعة لا يثبت على التوقيف على علمه وفي شئ بعض وجه هذه  
 المسئلة في معنى البيت على اختيار بعد زوال الاثر من المتابعين ووجوبها  
 على الفرض او على الشئ مطلق او معدوم ويجلس الزوال وجوب فذهب في احد  
 قوليه في التحريم ذكره الى الاول انصارا لاجل مخالفة اصل الزوم على المبني وذهب  
 الشيخ في الثاني الثالث واليه ذهب الشارع ما هنا وما لا اليه ليس وفيه ان المراد بالمجلس  
 في هذا المقام مكان البيع لا مقام المجلس <sup>في قوله</sup> فلهذا المجلس دليل عليه فاما  
 ان يجلس على الفور او على التراخي غير محدد وبالمجلس المذكور في الاستصحاب  
 وقد جاب ما نسلا لم يكن هذا الاختراق افتراقا بكم شئ فالمجلس باق في حين  
 ذلك الاول وهو المجلس العقد <sup>في قوله</sup> في سوق العقد مفارقة وعدم مبينة اجزاء  
 ولو عدل على جلسهما بعد زوال الاثر اختلفا في بقاء اجزاء العقود المستمرة  
 والعقد وغيره التي لا علم احدهما فاما الحاجة او لا مبني فيهما بالمجلس للمل  
 عند زوال الاثر فان فارقتان لم بعد الاخر فقط جبارا وان لم يفارقة في اختيار  
 الزوم الاخر فيجلسه لا ويبني على مجلس العلم في غير الملزم وقاما على مجلس قول  
 الاول ويبني فيهما على مجلس العلم وصلة الاجزاء وثبت وجه قوله على جبار  
 رجمان ان او غيرهما انما انقضاء ذلك وان فيهما اذ جاز الى ان يثبت بالاجرة  
 سطر محقق في الثاني واستدل عليه الاول في بيان جبار المجلس مع وجوبه في اثرات  
 هذا الشئ بقاءه والثاني لا يثبت على مطلوبه في شئ على جبار في شئ



المخلوق لا جاع عليه وان اجاب بالفسخ سؤا اطلق المخرج او قال اختار الفسخ  
 العقد اقول ان اختار لا مفسخا فاجاب بالفسخ ففسد العقد فحق المنقذ  
 اليه الا الفسخ لحق نفسه لم يفسخ على اطلاقه وان اجاب بالفسخ فهو اولى بعد  
 الثاني من السكوت ثم يميز ذكر جاعته من الاختيار سقطت اخيرا هذا الخيار غير جائز  
 المقام الاول بيع ما ينطق على الشئ فانه لا خيار له فيه ولا يبيع ما في ذمته وعاقبه  
 المزمع وكثير القواعد والعقود لا تشارك في ذلك في ملك الشئ بنفس العقد ففسخ  
 يجرى للمالك والعقد لا يقع مني ولا يعود رقا في العقد فمن يفسخ في الرجاء  
 ونسائه انهم اذا ملكوا ففسخوا ومن اذا ملكه عتق عتقوا ومن اذا ملكه عتق عتقوا  
 في الملك وحقيقته الشئ وقرب جاعته بغيره ان خياره ان اخرب الخيارات في  
 بطلانها ولا يفسخها الا خياره ثم ثبت على القول بان خيار البيع بعد ذلك لا يفسخ  
 منه ومدة المثل ان يفسخ على العتق والخيار يعود مفسوخا وان لم يفسخ  
 ان تقدم الملك على نفي او قلنا بان خياره لم يفسخ الا من لا يفسخه ذلك  
 القاعد ودريل العتق أقوى من وجوه اوله ان العتق عدم سبقي على العتق  
 ويخرج با دني وجوه وانما ان اذنته انفس هذا المورد من اذنته اجازة وانما  
 يظهر من رد يلى انه فم مع من التي في ارج عدم الاختلاف في بيع الاصح او لا  
 اقل انه المثل فيما بينهم مع انه على تقدير ثبوت الدليلين يرجع الاصل وهو  
 العقد فلا يفسخ القول بالجمع ما بين الدليلين بناء على انما في عدم وقوع  
 العتق مني ولا عدم جواز عود المحور فان انفس هذا البيع على ما يفسخ  
 في نفي بطلانها على المثل سبق بطلان حد يفسخ العتق على العتق لو ثبت خيار  
 في القيمة دون العتق بها به يخفى وثني بلاها مقلدات في وهو سبقي  
 مع ما لا يبيع وتقدم حقه من خياره فان خياره بعد الملك ما عتق وانفسه  
 بطلانها دون الاصل هذا فيل وفيه ان ذلك فيما لو تفرع على استحقاق العتق

لاني التفتحت الى ما لو فسخه بالليل فخرج فلا امتناع به في جملته فانفسه  
 يريد ذلك وعلى من يفسخ ما في ذمته في سقوط هذا الخيار ففسخ العقد  
 ان جواز ما في ذمته لا يفسخه وانما اذا فسخ في ذمته وباعه للمالك فانه استغناؤه  
 المال والمصنف والمسلم وانما اذا اشترى المالك ليرث وانما اذا كان البيع جملا  
 في شدة كرهه فانه يفسخه وبشيء انفسه ان يقال ان التفتحت لا يسقط الخيار في  
 ذلك ثابتهما الا في الشئ بالبيع فانه فانه يسقط هذا الخيار لا في ذمته والحق في  
 والحق في ذمته والحق في ذمته والحق في ذمته والحق في ذمته والحق في ذمته  
 الفوائد ولك التفتحت بالرضا المستفاد من العمل به ان خياره في سقوط  
 هذا الخيار بالاختيار وخياره في ذمته بالرضا المستفاد من العمل به ان خياره في سقوط  
 فانه لا يفسخه وانما في ذمته بالرضا المستفاد من العمل به ان خياره في سقوط  
 من فسخ في البيع سقطت خياره وورود خياره به منهم ثم مثلي اذ ان ما اورد  
 في حديث ولم يوجد فيه ما يدل على ابطال التصرف لطلب الخيار من جهة  
 التفتحت وانفسه القاعد على الثاني فانه في ذمته ولا خيار به دون لهول وانما  
 يفسخ خياره الشئ بغيره في البيع فلكل يسقط خياره بالبيع بغيره فانما العتق  
 بغيره العتق وهو العتق على الرضا بالبيع ان ثلثا ما يفسخه في ذمته المستند  
 من اجماع المنقول وهو ما هو المشهور ولو انعكس لكان في ذمته بالبيع في شئ  
 باليمن وان مستحاضه دون دعوى الفرض بغيره انما دعوى التفتحت المستفاد من العمل  
 السلام على التفتحت في خياره ان معا وعل ما فسخه في ذمته في خياره في شئ  
 على سقوطه بالتفتحت والخيار وقصر جمع منهم على ما دفاه انما سقطت في ذمته  
 ومنهم من يفسخ في ذمته ومنهم من يفسخ في ذمته ومنهم من يفسخ في ذمته  
 الا في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته  
 فانه لا يفسخه وانما في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته في ذمته



النفس بالبقاء مع النفس وتعليلهم السقوط به في غير بدالاته على الرضا  
 والعلة مشتركة فيشترط العلول فالعصر على البعض ولا تضاد فتصوره المبدأ  
 وإمكان على الظاهر مما في الفقه في الحكمه وسيجي تمام الكلام في النفس انه قال انه  
 باختيار الثاني خيار الحيوان والمراد كل ذي يوع صغير انما هو الوصف الذي هو  
 الفرد ونحو الغل والعلو ونحوها على اشكال او كبر يسا معناه ابريا او غير  
 وان خرج من الماء وتوطنا امكان البقاء لا مكان عوده الى ما يعيش فيه فلو تركه  
 اشترى على يهود حتى فان فلا ضمان على البائع انما هو غير اننا سئلنا انما  
 او خرج مشاعرا على اشكال فاجابهم الميعين منه سائر على القول بخوانه فيه فلا  
 خيار فيه على الاقوى مستقر مجموع وغيره من غيره المستقر وخيان بالنظر في  
 البيع وعدمها بثبوت الخيار ومنه انظر الى انه لا فائدة فيه فاشبهه ببيع المتبرع  
 لا يكون الموت باختيار حصول القابلة فيه واوشع ووديع وعله فلو فرض انه  
 لا قابلية فيه فساد لم يكن فساد البيع فحينئذ عدم استيفاء كذا في كل احد الوجه  
 عند استكان الخيار للموت منوع لانما انما خيار المشتري المستقر على الموت ولو لم يبيع  
 ما به تاخير من قال بايام كذا هو القاعدة في خيار الحيوان والا فوحي بثبوت الموت  
 الدالة على ثبوت هذا الخيار في كل حيوان فلا بد من استيفاء الموت مع العلم بان  
 لا ينبغي تلازم ايام وياضها من التملك ويجوز ان يكون في كل اقل اقلها مقامه  
 في ايامه او منتهى موته وبالثبوت الى الغاية <sup>في كل اقل</sup> او سطحا فان لم يمت مدبرها  
 في وقتها او ميتا مذكرا اسمها ويجوز ان يكون في كل اقل او ميتا مذكرا اسمها  
 الحيوان مبيعا مستغلا او منفصلا في عين وما يقال ان بيعت عدد ثجا على  
 اوصل فغاية في غير المتبقين منه في الداخل والخارج خارج الوجه له على  
 نقد بثبوت اياما فليس له الفسخ فيه فخطو او منع فيه فاما ان يمتد بالمال او  
 فسخا في كل اقل او مستقر في خياره فغيره بالتبعين فان في كل اقل او مستقر

مسند

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱















او علم يقيد او لا مع شئ من جملة المعاني او بمنزلة او غير ذلك او اختيار مع التزم  
التوقيف كالتوقف جبالا نفس خمره فليكن هو او عطش او نجاة من خوف او عرق او نحو ذلك  
او المنع التوقيف كوضو الغلام واما ايضا كمال مع شئ منها وقد يكون من صناديق او غدا  
او نوم او سكر او غم او دعة او جوع او طفولة او نحو هذا وقد يكون من المأزق  
او من الغافلين لا لغيره واما معوق قد ينصرف بنفسه او بولي له او بغيره او ببعض  
ما ذكره والمسئلة كثيرة في انما تشد في بطلان المقام فنقول كالمسئلة في سقوط اجزاء  
بالمسقط الفعل العربي كفعل الملائح ونحوه لا على ما سألنا لفظ في جمل الغيب كالمسئلة  
وهو خلافه في الاصحاح علم من غير ما بدلك او علمه علم من لزمه علم في الغيب او العلم  
بشيء من الغيب لا يشك في انه اول يقيد او يفسد حد من حد وان التوقف في انفسه من  
او من غير نفسه او من غير ذاته من مفسد عدم الصحة فيما اذا كان التوقف بنفسه  
في انفسه من ذلك التوقف الواحد لا يقيد له الصحة والعقد هكذا في المسئلة  
في المسئلة بنية التوقف في حارة الصلوة ولا يترتب له في الصلوة وفي انفسه في المسئلة  
والصحة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
ذاتي فانه في ما قبل هو ان اول الصيغة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
على الصيغة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
الظن في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
لان في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
وغيره في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
الملائكة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
وغيره في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
هو في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة  
والمسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة في المسئلة

[illegible]



















مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

[illegible]







[illegible]

در و تصرفات  
و امور  
فلازم

[illegible]



























فيلسوف

10

رابن الجندب لم يزل موافقا للظاهر فيما يختار فينا وفيه لا يفتي في بعض ما يقع  
 الخاف من منسوب الظاهر وما الحق فاما المنكف الى انما ينقل ينقل عنه الذي  
 بهما شاهد منه فلا جاع يحصل على المسئلة ففلا ان يكون منقول ولا اقل من اجاب  
 المتأخرين ولا يفتي الى منظرها وطاير الكفاية عدم ثبوت الاماع ولا الى قول الشهيد  
 ومما خرج مما ان اكثر القدر ما او الثبوت في الغدالة في الاخصا الغير المتأخرين لانه  
 لا يرا ولا الى استيفاء عدم نقل الشيخ عليه الاجماع ففلا مع ان عادة نقل الاجماع في  
 الغلابات ولو قلنا ان مسئلة التي فيها المسئلة من سنخ واحد كما مع به بعضهم طار  
 مع المتأخرين معوجين به الا من حيث المسئلة على ثبوتها بما رواه في ذلك في الحاشية  
 على حاشية على عمدة عبد الله ثم قال على المسئلة سحت وعرضه على عبد الله ثم قال  
 على التوضيح في رواية اخرى فيثبت المسئلة فان عجزه مجال ففسق الى ان لا يثبت  
 ذلك اجماع واعتمد على ان في الجميع في الجمع بين الاستدلال المستند من التخصيص في  
 حاشية المسئلة في الجاهل والملة على التباين في الحديث اجماعا على المسئلة في التخصيص  
 فلو ان ثبت في المسئلة سحت تبقى ومما فيه وهو حديث داود بن عبد الله بن داود  
 واستدل ايضا بحديث الضر والضرار ونقول نعم لان يكون بخارج عن ضرر وتعم  
 المصنوع لا يرض ونقول نعم لا يجل قال امر الى غضب عنه في من طار الى الجاهل  
 وقابل على ملة التخصيص والتجسس وانما في التخصيص في ان التباين او انه هو  
 فغيره والى من استدل ما يفتي والمرة مع التخصيص التباين وانما في التباين او انه هو  
 رابن تالي من انهم يتجسس او ان يكون في ذلك وانما فيه وقد ثبت ان جميع الاستدلال  
 به منقول او رواية او يفتي به على الاستدلال ان التباين في ملة من وجه التباين  
 هو في شيء من ذلك باقيا من بعض التعوي في حيث استدل به في بعض من حيث  
 والتخصيص بالمسئلة وهو التباين في حيث مع راجح من ان التباين في حيث  
 ففلا وهو خارج عن المعاملة وعلى تقدير وقوع المسئلة في حيث في حيث











































































فقد سمع بل يعقرب  
عز من ولا ووفو  
عقيل في عوي

الغفر

[illegible]



















الاول منصرف في كل وقت  
الاسفاحا خبا الجلس

三

1

25

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰















مفرض له بوجهين الوجه الاول وانما هو شئ يعلم من خارجي وغال على الشرع ولا يستثنى  
 منها الاستثناء في الحكم الذي هو الوجوب فكل ما في المعلوم من الاستثنائي من غير الوجوب  
 في المقامات فوفقها على القول خاصة وكيفية خاصة لا يغير منها فيها  
 مع ان هذا لو كان مسلما لذكر بها في باب من باب نعم بالسبب الى مثل النكاح  
 الميثاق ليس اخذ خلاصه وبنادي بافظ البيع والهبه وسبقة تاليان وغيرهما  
 بالو بنادي بالفعل كالمعطاة بل بالابا من يقم بعد ان يفي عدها انما الملك  
 يغير في الترتيب ورويت عليه كذا لانه لفظ يوردي ذلك الترتيب لا لفظه فكل  
 اسفل الحق فانه ينادي بكل لفظ فيها الشرع ومثله ان قدود الجا لانه في هذا  
 هو الشئ من الاستثنائي على هذه الايات دون غيرها وليس كذلك في ذلك فانه قوله  
 انهم لا المتألف العقيد فله ويستثنى من ذلك القسم من الشرع واما قام الماهل على ذلك  
 كشرط الرقبة من حد بوجهين وارث المنع وشرط الصود وشرط الوفاة  
 به وشرط الحلال لا حلال ولا حرام ولا عتق ولا غيره من ذلك فانه في الشرع  
 واستثنى في الارث في زمان محرم ومنها فاما ما في ان من لم يملك ثار  
 من اعتبار من مية وطلب خنزير بدخ او لمات خور وشرط ففرض ذهب او غيرها  
 او اعمال كالكعب بقرار وغنا وعمل بالملامح وورثه المثل ومخوها تارة  
 فيه ما يخالف كتابه وكلامه انبئانه ووجهاتهم والله يقول جميع ما بين يمين  
 ما انما في الكتاب والسنة وحصر مقبضه بالخالف للكتاب والسنة بالخالف في  
 العقد فقط لا وجه له ولا فرق في المنع من الشرط ما خالف كتابه والسنة  
 خالف عليها انما هما فان في بين ما كان الشرط واقعا ما كان مشروعية ياغي  
 عليه في باب ذلك العقد بالخصوص كاشترى انا ان لا يترى وجهه لا يسمى فان انما  
 على الواحد من معنى الجاهل الشرع بالخصوص لقوله نعم فانكروا طاب لكم ذلك  
 مشي وثلاث وما كان شرعيا بعموم كلفه اخراج الميز من بلدها وعند

من الشروط

من الشروط

من الشروط الخالفه للكتاب والسنة في قسم مع ورود النص في بعضها  
 يجوز ان ناسعها ما علم من الشرع جواز الاستثنائي بالخصوص ما استلزم الزيادة ان  
 انما يخرجها من بلدها وفوق ذلك او المنع من استثنائي ذلك لعدم الترخيص  
 عليها والشرعي ويخول ذلك وهذا من حيث العقيدة فيه يتبين ان عقيدته هو شرع  
 وروا المصنف من جواز رده من بيعه من شرطه في سبب في كلامه من ان قدور  
 هذا فنقول ان اصل ذلك انما هو اختياره في نفسه على ان شرطه انما عليه من جواز  
 بالاعتقال والقبول عموما او خصوصا ولا يراه بما احل على ما جاز به حلالا فانه انما  
 انما لم يصبه شرط بل ما كان حراما في نفسه من ذلك فانه قدور حلالا كذلك  
 وولاد ذلك كانت جميع الشروط في ذلك فاما وجوب حلاله فلا ينبغي ان  
 يخاف من فاته من حيث عقيدته من ان يقتضيه بالموافقة للكتاب والشرع في  
 صحة الشرع فان الخالفه ما في حيث قال الامام فيها واسموا عند شرطهم  
 فيوافق لادانته روي ما الشك في ذلك في الشرع ويكون الخالف في الشرع  
 عند الصحة من قبله موافقا له في انما انما في انما خالف كتاب  
 الله فانه انما في صحة مع شك في الخالف يكون من الشك في مصدره الخاص  
 من في مفهومه ولو لم يوافق من ضرورة فلو كان فيه شك في وجهه الخالف  
 لم يخصص في مفهومه ولا في مفهومه من التوقيف في مشنونة في قوله  
 تحت المخصص والمحملة فلا يخفى فيه ما علم من ان قد يخصص الخالف في الكتاب  
 واقباله جميع فيه في اصل الفضا فان المصنف وشرطه من جواز  
 الشرع في التوقيف في الفضا فيكون فيه عده الميز في شرطه من وفاق  
 والسنة في تفسيره من ذلك في قوله نعم موافقا لكتاب محمد بن  
 في الصحة ومع الشك فلا حكم ويبدو في الفضا قلت لا ريب ان ما في الرواية  
 مسوقا لبيان استثناء الشرع من عده استثنائي ان ما في الرواية

من الشروط

لا يعمل نعم ما لا يفي  
 المقام الاول لم يثبت  
 الشروط الخالفه للكتاب  
 والسنة بهذا الطريق بل  
 لورود الدليل القاطع من  
 من الاجامات والروايات  
 او حيث يجمع الى بعض  
 ما تقدم من اقسام الشروط  
 والاشارة في فلسفة  
 الشروط الخالفه للكتاب  
 والسنة مع











على ما عاين ذلك اطلاق كلامه المشتمل على الحكم من الشرط المشتمل على مقتضى به غرض ولا  
 ذلك ما تقدم عن من حيث قوى ثبوتها في مثل شرط ان لا ياتل اكره ب او لا يسي  
 من ان يفيد الغرض المنفي بالنسبة اليها او ان ياشاعها بالشرط فيرجع الى  
 والشاغل فلا ياتي حكمه اذ ان الشرط لا يتعلق به غرض من مقتضى مقتضى  
 الغير عن من غرض به من غير العقد وشرط المقتضى ما خالف مقتضى مقتضى  
 العقد او الشرط فانه ياتي في الاول وصح العقد الثاني ولا وجوب له فلا ينفصل  
 بغيره العقد في الشرط فيعلم الشرط عند هذه الشروط فكيف على الشرط فيلحق الشرط  
 ويرجع الى القليل السابق فلهذا نعم هذا التخييل فانه في الشرط فيقتضي  
 فلو ان والادبارة على لا يتصور بفادها تبعا لشرط الشرط دون القول في  
 وشرط في الشرط التام في عينه في ذلك العقد او في مقتضى الشرط  
 المقتضى في العقد فانه يجرى فيها الحكم فيغيب العقد فيبطل بعضها ويبطل  
 انما ربا انقطاعه في مثل هذا شرط الشرط وشرطه في مثل هذا في الشرط  
 ان يجرى دون فاعله على اقوى الوجهين ففانما في الشرط فافضل ان يجرى في  
 وجهه او في مقتضى العقد ففانما في الشرط واحد مقتضى مقتضى في الشرط  
 الشرط بعد مقتضى فافضل على الاصل دون العينة مع الغرضية ومهما  
 ثبت فافضل في مقتضى فافضل على الاصل دون العينة مع الغرضية ومهما  
 اذا ساق ورجع الى مقتضى الشرط في الدروس والاعمال وهو مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 او التخييل فافضل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 بالشرط او العقد او التخييل فافضل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 فيعلم فافضل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما التخييل فافضل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

لا يتصور في الشرط  
 سائر العقود اللازمة  
 بالاصل او بالعارض  
 بل وفي الجارية

كما في الفروع

على ما عاين ذلك اطلاق كلامه المشتمل على الحكم من الشرط المشتمل على مقتضى به غرض ولا  
 ذلك ما تقدم عن من حيث قوى ثبوتها في مثل شرط ان لا ياتل اكره ب او لا يسي  
 من ان يفيد الغرض المنفي بالنسبة اليها او ان ياشاعها بالشرط فيرجع الى  
 والشاغل فلا ياتي حكمه اذ ان الشرط لا يتعلق به غرض من مقتضى مقتضى  
 الغير عن من غرض به من غير العقد وشرط المقتضى ما خالف مقتضى مقتضى  
 العقد او الشرط فانه ياتي في الاول وصح العقد الثاني ولا وجوب له فلا ينفصل  
 بغيره العقد في الشرط فيعلم الشرط عند هذه الشروط فكيف على الشرط فيلحق الشرط  
 ويرجع الى القليل السابق فلهذا نعم هذا التخييل فانه في الشرط فيقتضي  
 فلو ان والادبارة على لا يتصور بفادها تبعا لشرط الشرط دون القول في  
 وشرط في الشرط التام في عينه في ذلك العقد او في مقتضى الشرط  
 المقتضى في العقد فانه يجرى فيها الحكم فيغيب العقد فيبطل بعضها ويبطل  
 انما ربا انقطاعه في مثل هذا شرط الشرط وشرطه في مثل هذا في الشرط  
 ان يجرى دون فاعله على اقوى الوجهين ففانما في الشرط فافضل ان يجرى في  
 وجهه او في مقتضى العقد ففانما في الشرط واحد مقتضى مقتضى في الشرط  
 الشرط بعد مقتضى فافضل على الاصل دون العينة مع الغرضية ومهما  
 ثبت فافضل في مقتضى فافضل على الاصل دون العينة مع الغرضية ومهما  
 اذا ساق ورجع الى مقتضى الشرط في الدروس والاعمال وهو مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 او التخييل فافضل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 بالشرط او العقد او التخييل فافضل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 فيعلم فافضل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 انما التخييل فافضل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الوقفية

فتعبد

عبارة







الوجوب وذلك لو اريد به ان يكون وجوبه مستقلا وان اراد به الامتناع على  
 امره في الشرط بان شرطه مخالف كتاب الله فهو واجب ككتاب الله في تركه  
 ثم ان في ذكر عقد المصنف للمحدث ان شرطه على الوجوب بان لا يخفى على ذوي الالباب  
 مع ان فهم العلماء غير بعد عن معرفة جميع باب الفقه عظم شاهد على ذلك وانما وقف  
 في ذلك في ذلك بل يظهر من كلامه بعض الاختيار المنصور في هذا اللفظ كافي  
 مؤثقا بن منصور بن موسى في سجنه بان الاصل فيه الوجوب مع انه يظهر بعض  
 الاختيار ايضا ان المأذون الوجوب كرواية الحق ابن تيمية في قوله لا ينفك عن خلاف  
 لا عند انما هو في وجوب الوفاء بالشرط في باب النكاح وانه لا يلزم له انما هو  
 في المأذون والمستند في باب وجوب النكاح لا يجمع فيه بين الوجوب والامتناع  
 لا يصح فارقا ان المأذون في خيار النكاح لا يملك له ان يبي وجوب الوفاء  
 بالشرط دون غيره بل هو في رفاق الوكيل على الشرط المقتدر حيث لا يملك له ان  
 راد بالواجب جوار نفسه في اختياره انما هو في خياره بغيره انما هو في خياره  
 في وجوبه وبقدر التسليم والامتناع في العقد مع ما لا يجوز في وجوبه بطلان  
 القول بجعل الشرط شرط للزوم ولا يشترط العقول فيه بالعقد مع ما لا يجوز  
 على خلاف القاعد فيقتضي فيه على المستحق فغيره فاذا زاد ثانيا انما هو في وجوب  
 على المشرط عليه الوفاء به وانما فان ذلك في جعل العقد مرفوضا عند العقد  
 فكل الشرط ولو صدق عند الايجاب به منسكيا بالامتناع من وجوب الوفاء به  
 كقولنا انما هو في العقد بالاقول باسجناب الوفاء بالشرط في وجوبه في وجوب  
 الاصل لا يقدوم اليه ثانيا انما هو في العقد بالامتناع وهو انما هو في وجوب  
 الزام ان كان العقد كافي في تحققه وانه يحتاج بعده لا ينفك فهو في وجوب  
 الاصل بغير شرط الوفاء في وجوبه في وجوبه وانه يحتاج بعده الى امر اخر  
 في وجوب العقد كشرط العقد في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه في وجوبه

اشترط

المسور

اشترط ما العقد كافي في تحققه كجزء من الاجزاء والقبول فهو تابع لها  
 في الجواز والالتزام واشترط انما هو في وجوبه من عقد من العقد وقدرته على  
 العقد والاعتناء بها انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 في الالتزام بجعل الالتزام جارا لوانه في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 اريد به حصول الوفاء في العقد كافي في تحققه كجزء من الاجزاء والقبول فهو تابع لها  
 الشرط بعد وجوبه انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 فان قلنا انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 ويجب عليه ان لا يعجز عن نفسه من ان لا يفسد فعله او ما وتسلط المولى على نفسه  
 العقد وان قلنا انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 وجوب الوفاء بالشرط وهو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 هو المأذون في الوفاء بالشرط وهو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 لفظه انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 من انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على  
 انما هو في وجوبه من العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على العقد وقدرته على

مصل للموكل







في ثبوت الخيار بعد العلم ان يكون مثل العقد او بعده قبل القبض لا يكون  
 عدم القبض شرطاً لثبوت الخيار ولما كان شرطاً لثبوت الخيار فلا بد ان يكون  
 المبيع قبل القبض ملكاً استفاضة بمرحلة لم يتغير المشرق ولا الخبير وظن الشارع وقيل  
 المقتضى على هذه الصورة ولعله بناءً منه على ان شرط العقد شرط وجود او باعناً ظاهراً  
 ثم يجوز ان الظاهر ان ثبوت الخيار لا يجوز في كل العقد بل في الذي لا يملكه الا بالخيار  
 الصريح او بالصفحة فكل العقد الذي لا يملكه الا بالخيار لا يملكه الا بالخيار  
 ان ذلك لان الخيار لا ينفذ الا بالخيار فكل العقد الذي لا يملكه الا بالخيار  
 على خلاف القاعدة فيقتضي في المتيقن والظن ثبوت العقد لا ان يثبت  
 في غير الخيار وقد علم وجهه تقدمه وتعد رتبته بغير البيع موجب الخيار المتعد  
 تدليكه وهذا الرجوع بشئ محتمل لان فوات القبض يقتضي ثبوت البيع قبل القبض  
 فيكون مغنياً على البائع وبضعف بان الاثر لا يثبت تقابل مطلق القبض لا  
 الرتبة وهذا يقتضي العقد بلا مقابلته العيب وهو هنا متعدي وقد استظهر  
 الاستصحاب ان الوعد بالمبيع قبل القبض صدم التمام البائع بالاجرة عن مدة النصيب  
 لو سفل البائع في التسليم لم يعلية اجرة مدة الشئ الا حيث يكون الحبس حتى وقد اقل  
 فيه المحقق ان اخلان حوازل الحبس غير سقوط حق المتعدي ولا يلزم في ثبوت الاول  
 الثاني قال المقتضى الثالث مشرباً بتعدي الصفقة كما لو اشترى سلعين فاشترى  
 الكلام في هذا الخيار لا كلام كالعلم في جبا الرشد من المدة في هذه الحالة  
 التبعض ليقعاً كان او على ما تحقق الاثر وعقد فلو كان في التبعض نفع لم يثبت  
 جبا الرشد في الاول ومقتضى انحصار المصلحة في المخرج في هذا المقام يقتضي ان  
 الثاني ولا بعد الاول كما تقدم في الترتيب لان التبعض في حيث هو موزع يشمل الجبا  
 فان ثبت عليه نفع في جبر ثبوت هذا الخيار موافقاً له جواز التبعض  
 للمعقود عليه في الجملة فلو لم يبيع التبعض مطلقاً لم يتحقق هذا الخيار والظن ان التبعض

خيار تبعض الصفقة

للمعقود عليه

للمعقود عليه وفي القاعدة لان الاستباقة الشرعية لا تستلزم العقلية فان  
 قابلاً لا يفرق قابل اثر في المقابل دون غيره ولا تحقق الوفاء بقبض العقد المتكامل  
 الممكن والظن عدم اشتراط صحة اجراء المعقود عليه بعضها ببعض كما يقتضيه بطلان  
 العقد بطلان العلم نعم حيث يعلم ارادة الهيئة الاجتماعية في خارج او يجرى بالاشط  
 ونفقت بعد الجبا في ثبوتها بالفتا في الجميع وقد يفرق في ذلك بين صورتين العلم  
 بفوات الجبا وعدم نفوق العقد فيه وصورة الجهل بان الشرط في الثاني انما يسلط  
 على الخيار فقط فيكون الخيار في غير وجهين جهة التبعض جهة الاشتراط وفي  
 الاول فيفسد به العقد في الجميع لان يرجع الى الصفقة كالشرط القاسم للمعقود  
 ورتباً ادعى ان المفهوم من الخيار انما يتناول القول في ذلك بالصفقة في الصورة الاولى  
 هذا الشرط الى الصفقة وطوائفها لا يقتضي بالفتا انما يسلط مع الجهل على الخيار  
 ورتباً انما هو من بعض كلامهم في كل الفرق على هذا بين وبين الشرط القاسم  
 في القول بفساد العقد به والاقوى الاول لقوات العقد ونتيجة العقد  
 للفتى ودعوى ان الظن في السلقة الواحدة ارادة الهيئة الاجتماعية وهم الا  
 يعلم العلم بهذا قبل المثل ثبوت الخيار على السلعتين تنوع وقيل ان الخيار  
 على السلعتين على سبيل المثال والمثيل بالفرق والظن او باعناً بفعل الخيار  
 في السلقة الواحدة تحت خيار الشركة وفلان استبا الخيار لا ثبات في امثلية  
 الخيار في جهتين ونتيجة المعقود للمعقود لا ينافي ما ذكرنا فانما المقصد الضمني في  
 والاول ان الخيار غير ضار مع حصول العلم بالامتناع حيث كان التبعض على وفق  
 القاعدة فلا يفرق احوال في غير وفي الخيار المشرق عليه بين ان يكون في الشئ او في  
 الشئ في البيع او في غير المعقود في السلقة الواحدة او المتعد والظن ان الاول  
 به للتعبد بالاجماع المنقول الموقوف لشبهة المحضلة والمنقول لفتك بالنسبة الى  
 المبيع لعموم دليله وينتفع لما طينته بين الشئ على الظاهر وبين البيع على المعقود



في وجهتهم المظن لو فرضناه على المقامات الخاصة المذكورة على ما بالبرهان ولا  
 عليها بل مخصوص لم يشر في غير هذا الجناح انما لا يثبت للشيء مع الجعل في  
 العلم ولا يثبت للبايع مظن لا يجره من قبله ولا بعد فتكون له مع جملته او دعوى الا  
 لا يبان عندهم كما اختلف بعضهم ولا قوى خلافا وهو بالنسبة الى القوم والاشياء  
 كما سبق قال القم الرابع عشر حينا للمفلس تبعد هذا الجناح في محله مع غيره  
 الا متينا والنصوص والذات عليه ولا شروط مستعدة وانما كل من يشك في محله محله  
 انتم وهذا هو على العوز او التي في فيه الوجهان الا انما

في المقام

وقد عرفت الرابع من هذا ومثله عنهم الرابع

وفاء التركة بالندين وقيل مظن

وسبجي في محله انتم قال القم

الفصل الثاني في الاحكام

ثم الكتاب على يد اقل الناس

على اربعة اشياء

في اسمين ثمان في شهادتين

المذكور في ستة الف وثمانين

اربعة اشياء

من بعد جرح البع

والصدق على

عاجها

ف

ف

ف

ف

ف



ان کرمی نه ملار با نوطا لیر داد  
در هم فاطمه بنت امجد و مراد

کتاب پشانه  
دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد

۸۸



